

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9574

الأربعاء، 13 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيدة تانكا
	الجزائر	السيدة كريكو
	جمهورية كوريا	السيد هيونوو تشو
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	سيراليون	السيدة الغالي
	الصين	السيدة هوانغ شياو ووي
	غيانا	السيدة بيرسو
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

تعزيز منع نشوب النزاعات - تمكين جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك النساء والشباب

رسالة مؤرخة 1 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم

المتحدة (S/2024/210)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-06828 (A)



رولز، مديرة برنامج شبكة الوسيطات في منطقة المحيط الهادئ وجهة الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية في مجموعة التوجيه الدولية للشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعن كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/210، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 1 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر. أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

إن منع نشوب النزاعات - لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب - هو ذات الغرض الذي أنشئت من أجله الأمم المتحدة. إننا نشهد تصاعدا في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، مع أكبر عدد من الوفيات المرتبطة بالنزاعات منذ ثلاثة عقود. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية تحطم أرقاما قياسية جديدة وتفوق بكثير قدرتنا على تلبيتها. إننا بحاجة إلى المزيد من الوقاية. فمنع نشوب النزاعات ينفذ الأرواح ويحمي مكاسب التنمية. وهي فعالة من حيث التكلفة.

وتشكل الوقاية أولوية مركزية في موجز السياسات الذي قدمه الأمين العام، خطة جديدة للسلام، على ثلاثة مستويات. أولا، هناك منع نشوب النزاعات على الصعيد الدولي للوقاية من نشوب النزاعات العنيفة وتصعيدها فيما بين البلدان. ثانيا، هناك حاجة إلى شراكات عالمية - إقليمية أقوى، نظرا للطابع الإقليمي المتزايد للنزاعات وأهمية الأطراف الفاعلة الإقليمية. ثالثا، هناك منع نشوب النزاعات داخل البلدان لتعزيز مكاسب التنمية وحماية أوجه التقدم في مجال حقوق الإنسان والمساعدة في الوقاية من آثار الصدمات العالمية.

أُفتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

تعزيز منع نشوب النزاعات - تمكين جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك النساء والشباب

رسالة مؤرخة 1 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2024/210)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن وجودهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعن ممثلي أذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وإسبانيا وإسرائيل وألبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوغندا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا وباراغواي والبرازيل والبرتغال وبلغاريا وبنغلاديش وبنما وبولندا وبيرو وتايلند وتركيا وتشيكيا وتونغا وتيمور - ليشتي والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وجورجيا والدانمرك ورواندا ورومانيا والسلفادور وشيلي وغانا وغواتيمالا والفلبين وفيجي وفيت نام وقطر وكرواتيا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا ولاتفيا ولبنان ولكسمبرغ ولبنان وليختنشتاين وماليزيا ومصر والمغرب ومقدونيا الشمالية والمكسيك وميانمار وناميبيا والنمسا ونيوزيلندا وهاتي والهند واليمن واليونان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعن مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد سيرجيو فرانسوا دانيزي، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيد ألبودون ويليامز، أستاذ ممارسة السياسة الدولية في جامعة تفتس؛ والسيدة شارون باغوان

هدفا عالميا. ويقع على عاتق كل بلد، سواء كان غنيا أو فقيرا، التزام بالتصدي لمسببات النزاع في مجتمعه والقيام بالاستثمارات السياسية والمالية اللازمة لتحقيق تلك الغاية. لقد رأينا بلدانا تستثمر بنجاح في البنية التحتية الوطنية من أجل السلام. وتؤدي هذه المبادرات دورا رئيسيا في بناء مجتمعات أكثر شمولاً وقدرة على إدارة التوترات سلمياً. ويمكن للأطراف الفاعلة الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، أن تؤدي دورا هاما في دعم تلك الجهود الوطنية. ومن خلال البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بشأن بناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاع، نقدم هذا الدعم لعشرات البلدان.

ولجنة بناء السلام في وضع مثالي يمكنها من الجمع بين الجهات الفاعلة الدولية لدعم الأولويات الوطنية، والمساعدة في حشد الموارد وتوفير منبر لتبادل الخبرات. ونلاحظ مع التقدير الكبير المشاركة المتزايدة من جانب الدول الأعضاء التي تواصلت مع لجنة بناء السلام لإظهار الكيفية التي تهض بها بأهداف بناء السلام في مجتمعاتها.

فعلى سبيل المثال، تحدثت تيمور - ليشتي في لجنة بناء السلام عن رحلتها لبناء السلام وجسدت الجهود المبذولة للتصدي لتحديات مثل التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة والشباب. وتبادلت كندا وكولومبيا والنرويج خبراتها في تعزيز أصوات الشعوب الأصلية في عمليات السلام والمصالحة. وتدل تلك التجارب عبر الإقليمية على الطابع العالمي للمنع.

وتضع الخطة الجديدة للسلام الإدماج في صميم جهود المنع. وهي تركز على كيفية ارتباط المشاركة الكاملة والمجدية والفعالة للمرأة ارتباطا وثيقا بجهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام. وببساطة، بدون مشاركة نصف السكان في صنع القرار، لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام.

ولكن بعد مرور 25 عاما تقريبا على اتخاذ القرار 1325 (2000)، لا تزال مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات هي الاستثناء وليس القاعدة. يجب أن

وعلى الصعيد الدولي، يوفر ميثاق الأمم المتحدة توجيهها واضحا. وتشير المادة الأولى منه إلى الالتزام باتخاذ "التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها".

وعلى مدى ما يقرب من 80 عاما، وفرت الأمم المتحدة للعالم منتدى للحوار. ويجسد الفصل السادس من الميثاق آليات التسوية السلمية للمنازعات - من البعد القضائي للمنع الذي توفره محكمة العدل الدولية إلى التحكيم والتفاوض والوساطة. في نهاية المطاف، وعلى الصعيد الدولي، يتعلق المنع باستخدام الدبلوماسية من أجل السلام.

وكما أشار الأمين العام في خطة جديدة للسلام، يجب على جميع الأطراف أن تعطي الأولوية للدبلوماسية من أجل تجسير الفجوة المتنامية في العالم ولضمان ألا يتسبب التنافس الجامح في تحطيم البشرية. ويمكن للمساعي الحميدة للأمين العام أن تؤدي دورا حاسما في ذلك الصدد. وفي خطة جديدة للسلام، كرر الأمين العام تأكيد التزامه ببذل مساعيه الحميدة لمساعدة الدول الأعضاء على إدارة الانقسامات المتفاقمة في السياسة العالمية.

وتكتسي الترتيبات والمنظمات الإقليمية أهمية حاسمة في المنع. إذ يمكنها أن تضيء المصداقية والشرعية على الجهود الدبلوماسية، وأن تزيد الثقة وتوفر آليات لإدارة الأزمات. وقد نجحت الإجراءات الإقليمية في منع نشوب النزاعات والتصعيد عبر التاريخ الحديث، كما كان الحال بالنسبة لعملية هلسنكي في أوروبا، فضلا عن جهود التكامل الإقليمي في أفريقيا ومناطقها دون الإقليمية.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمبعوثان الخاصان للأمين العام للقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى بشكل وثيق مع نظرائهم الإقليميين، مما يساعد على حل القضايا التي تتجاوز الحدود، مثل النزاعات بين المزارعين والرعاة. إن المنع يبدأ على الصعيد الوطني. ولدى الجهات الفاعلة الوطنية القدرة على بناء الآليات اللازمة لإدارة المنازعات سلمياً في مجتمعاتها وسن الإصلاحات الهيكلية اللازمة لمعالجة العوامل الكامنة وراء النزاع. وتسلم الخطة الجديدة للسلام بوجود تناول المنع بوصفه

في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، على النحو الذي أعربت عنه ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

ومع تطور تفكيرنا المشترك بشأن أهمية المنع، أصبحنا ندرك محورية النهج الشامل للحفاظ على السلام. والقرارات التوأمان لعام 2016 (القرار 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 70/262 لعام 2020 (القرار 2558 (2020) وقرار الجمعية العامة 75/201 دليل موثق على ذلك الفهم. وفي معالجة العديد من المسائل، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، تسلم القرارات بأهمية معالجة أسبابها الجذرية، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، والقضاء على الفقر، وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة - وكل ذلك على أساس الملكية الوطنية والتقدير الطوعي تماما من جانب الدول التي تلتزم بدعم اللجنة. ولجنة بناء السلام ومجلس الأمن جزءان أساسيان في دعم الدول الأعضاء في طريقها إلى تنفيذ تلك الرؤية.

وتسلم اللجنة بأن منع نشوب النزاعات، كجزء من الحفاظ على السلام، يتطلب نهجا متعدد الركائز، وتؤكد من جديد أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وكما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2024/210، المرفق) لهذه الجلسة عن حق، فإن القدرة على الصمود تتحقق نتيجة مزيج من النسيج الاجتماعي المستقر والتماسك، الذي تدعمه المؤسسات التي تحافظ على كرامة الإنسان. ولتحقيق هذا الهدف، من الأهمية بمكان اتباع نهج شمولي ومملوك وطنيا. ينبغي أن يكون المنع الفعال شاملا للجميع وأن يأخذ في الاعتبار وجهات نظر جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب.

وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة من جديد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، مشددة على أن مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية معترف بها على نطاق واسع بوصفها عاملا مهما لتحقيق السلام المستدام والاستقرار الاجتماعي. وكما أقر قرارا مجلس الأمن 1325 (2000) و 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 70/262، ينبغي زيادة مشاركة المرأة في العمليات

تكون المرأة قادرة على ممارسة حقوقها الكاملة - ويجب أن تكون قادرة على توليد سبل عيشها والمشاركة في الاقتصاد؛ والحصول على التعليم والرعاية الصحية والحماية القانونية؛ والتمتع بالسلامة والأمان على شبكة الإنترنت وخارجها.

ولا يمكن تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالكامل إلا من خلال العمل الوطني. وقد وضع أكثر من 100 بلد من جميع المناطق خططا وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000). ونحن نشيد بها على قيادتها وندعو الآخرين إلى الانضمام إليها. من الضروري توفير الدعم الدولي لتلك الجهود. ومن جانبنا، دعمنا المجموعات الاستشارية النسائية في العراق وسورية واليمن، على سبيل المثال، لتمكين سماع أصوات النساء في العمليات السياسية وعمليات السلام.

يجب علينا أيضا إعطاء الأولوية لإدماج الشباب وتمكينهم. الشباب مصدر كبير للقدرة على الصمود والأمل والابتكار في كل مجتمع. ولتمكين الشباب، قمنا بزيادة نشر التقنيات الجديدة لتنظيم المشاورات الرقمية مع الدوائر الشبابية. وقد ساعدتنا تلك الحوارات على فهم آرائهم وتطلعاتهم بشكل أفضل وعكسها بشكل أفضل في عملنا. واسمحوا لي أن أكون واضحة - علينا التزام برسم طريق خلال هذه الأوقات المضطربة بإعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات على جميع المستويات - العالمية والإقليمية والوطنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد فرانسوا دانيزي.

السيد فرانسوا دانيزي (تكلم بالإنكليزية): باسم لجنة بناء السلام،

أعرب عن امتناني للدعوة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

وتنتي اللجنة على اليابان لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة. إن منع نشوب النزاعات جزء من النهج الشامل للحفاظ على السلام الذي يدعو إلى التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أبدا أن المنع جزء من الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين والسعي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل

على استعداد لمواصلة تزويد الدول الأعضاء بالحيز السياسي لمناقشة استراتيجياتها الوقائية والعمل كجسر لمجلس الأمن في نظره بشأن البلدان التي تمر بنزاعات أو تمر بمرحلة انتقالية من النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فرانسوا دانيوز على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن للسيد ويليامز.

السيد ويليامز (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولاً أن أعرب عن بالغ تقديري لليابان على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن منع نشوب النزاعات.

إن منع نشوب النزاعات قد بات ضرورة ملحة في عصرنا. فالنزاعات تدمر المجتمعات. ويمكن حساب تكاليفها في المعاناة الإنسانية والانهيار الاقتصادي وعدم الاستقرار الذي تثيره داخل حدود البلدان وخارجها.

إن منع نشوب النزاعات ليس مجالاً لضعاف القلوب. ومع ذلك، فإن العمل الوقائي ممكن، ويكون فعالاً عندما يُفهم على النحو السليم - وهو اعتقاد نشأ أثناء خدمتي في بعثة الأمم المتحدة الأولى للانتشار الوقائي، قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، في مقدونيا الشمالية. وجوهر التحدي المائل أمامنا هو تطبيق الدروس التي توفرها حالات الوقاية الناجحة وحشد الإرادة السياسية للعمل.

يجب أن يكون المنع أولوية استراتيجية في جميع المراحل الثلاث لدورة النزاع: منع اندلاعه، ومنع استمراره، ومنع تكراره. ومن أجل منع نشوب النزاعات على نحو فعال، من الأهمية بمكان أولاً أن نفهم أسباب النزاع التي دائماً ما تكون محددة السياق. لا توجد حلول تناسب الجميع.

ثانياً، من المهم أن نفهم مجموعة أدوات منع نشوب النزاعات. ويشمل ذلك تدخلات لمنع الهيكلية في الأجل الطويل والتدابير التنفيذية. ويتطلب كلا النوعين من التدخلات مزيجاً من الأدوات الدبلوماسية والسياسية، والأدوات الاقتصادية والاجتماعية، والأدوات القانونية والدستورية، والأدوات العسكرية والأمنية.

السياسية وصنع القرار ومشاركتها الكاملة في استراتيجيات الوقاية. ولكي تكون الاستراتيجيات الوقائية الوطنية فعالة ينبغي لها أن تسعى إلى إدماج الفهم بأن مشاركة المرأة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في صون السلام والأمن وتعزيزهما.

واعترفت اللجنة أيضاً بالدور الذي ينبغي أن يؤديه الشباب في استراتيجيات الوقاية الناجحة. إن للنزاع وعدم الاستقرار الاجتماعي تأثيراً كبيراً على الفرص التي ستتاح للشباب في حياتهم، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الفرص والحماية الاجتماعية المناسبة للشباب يجعل هؤلاء الأفراد أكثر ضعفاً وعرضة للعنف. لذلك لا بدّ من حمايتهم اجتماعياً واقتصادياً، مقترنة بإشراكهم في عمليات بناء السلام، كخطوات ضرورية لضمان أن تأخذ أي استراتيجية احتياجاتهم في الحسبان ولضمان تمثيل مصالحهم في الأجلين القصير والطويل. وقد دأبت لجنة بناء السلام على تقدير ذلك النهج الشامل وتسلّم بأن اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2250 (2015) قد شجع تلك الهيئة على إدراج تلك الزاوية ذات الصلة في مداولاتها.

إن بناء السلام، بوصفه عملية سياسية بطبيعتها تهدف إلى منع نشوب النزاعات أو تصعيدها أو تكرارها أو استمرارها، يشمل طائفة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية وبرامج حقوق الإنسان، ويجب أن يكون شاملاً. وبهذا المعنى، تشدد اللجنة، في دورها الاستشاري، على أهمية تقديم ذلك النهج الشامل إلى مجلس الأمن. ونذكر بأن تلك الهيئة تتحمل أيضاً مسؤولية منع نشوب النزاعات والسعي إلى تعزيز بناء السلام واستدامته، أكثر من مجرد مسؤولية التركيز على إدارة النزاعات. ولجنة بناء السلام ملتزمة بتوليد وتوجيه الانتباه إلى الممارسات الجيدة وقصص النجاح في منع نشوب النزاعات كوسيلة لإظهار أن الإرادة السياسية الجيدة، مقترنة بالدعم والتوجيه السخيين من المجتمع الدولي، يمكن أن تنجح.

وبينما نستعد لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر، ولاستعراض هيكل بناء السلام في عام 2025، تأمل اللجنة في أن يتعزز دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات. ولجنة بناء السلام

خامساً، يمكن للمجلس أن يؤيد إنشاء مجموعة أصدقاء لمنع نشوب النزاعات. ومن شأن هذه المجموعة غير الرسمية من الدول الأعضاء أن تجسّد توافق الآراء المتزايد بشأن أهمية منع نشوب النزاعات في الأمم المتحدة.

وسادساً، يمكن للمجلس أن يتخذ قراراً يستكمل القرار 2171 (2014)، ويجسّد ما تعلمناه عن منع نشوب النزاعات خلال العقد الماضي ويسلّط الضوء على أولويات المستقبل.

يتطلب منع نشوب النزاعات وبناء السلام جهداً متضافراً ومتسقاً من جانب جميع المعنيين. وعندما تطبق الدروس المستفادة من التجربة تطبيقاً مناسباً، يصبح السلام المستدام في متناول أيدينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد وليامز على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باغوان رولز.

السيدة باغوان رولز (تكلمت بالإنكليزية): إنني ممتة لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم، مستفيدة من عمل مؤسسة الشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة في منطقة جزر المحيط الهادئ في النهوض بالمنع الشامل للجميع الذي يضم كل أشكال العنف.

إننا نعيش في زمن يتزايد فيه إضفاء الطابع الأمني والاستجابات العسكرية على الصعيد العالمي لجميع أنواع الأزمات، بما في ذلك النزاعات المسلحة وآثار تغير المناخ. وهذا الاتجاه يعيد توجيه الموارد بعيداً عن منع نشوب النزاعات، مما يضر بالمكاسب التي حققتها بناء السلام المحليون. وفي عام 2000، عندما دافعت النساء من بناء السلام بشكل جماعي عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن، كان ذلك من أجل اتباع نهج جديد إزاء السلام والأمن يحدث تحولاً في القضايا الجنسانية ويجعل منع نشوب النزاعات أولوية في جدول أعمال المجلس. ولإنهاء النزاعات، أثارت الدراسة العالمية لعام 2015 بشأن القرار 1325 (2000) الحاجة الملحة إلى: أولاً، تخفيض النفقات العسكرية ومراقبة توافر الأسلحة بما يتسق مع التزامات البلدان بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ثانياً، تشجيع الأشكال

ثالثاً، تتطلب الوقاية التزاماً من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بتوفير الموارد اللازمة. إن صنع السلام لمنع استمرار النزاع يستلزم تكريس موارد دبلوماسية كبيرة. كما أنه ينطوي على الاعتراف بأن صنع السلام هو عملية، وليس حدثاً فردياً مثل توقيع اتفاق سلام.

يتطلب منع تكرار النزاع أن نفهم أن مسببات النزاع في بيئة ما بعد الحرب قد تكون مختلفة عن تلك التي تسببت في النزاع الأولي. فعلى سبيل المثال، قد تكون الانقسامات العرقية أقوى في مرحلة ما بعد النزاع. ومن الضروري متابعة أهداف متعددة في وقت واحد. ومن المهم تحقيق الأمن المادي، شأنه في ذلك شأن معالجة مسائل سيادة القانون والعدالة والإدارة الاقتصادية التي عندما تنفذ معاً فإنها تقلل من احتمال تكرار النزاع.

يستند المنع الفعال لنشوب النزاعات وبناء السلام إلى الملكية الوطنية والمحلية. وينجح بناء السلام عندما يشارك السكان المحليون فيه ويشعرون أنه فكرتهم. وتعتمد شرعية بناء السلام وقدرته على البقاء على المدى الطويل على الالتزام المستمر من جانب القادة المحليين والمجتمعات المحلية.

ولمجلس الأمن دور أساسي يؤديه في منع الخلافات من أن تفتح صندوق باندورا للنزاع المسلح. وأودّ أن أطرح ست أفكار لتعزيز دور المجلس في مجال الوقاية.

أولاً، يمكن للمجلس أن يستفيد بقدر أكبر من بعثات تقصي الحقائق في المراحل المبكرة جداً من النزاع، على النحو المنصوص عليه في المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، يمكن أن يشجع الدول، بما فيها البلدان المجاورة، على لفت انتباه المجلس على وجه السرعة.

ثالثاً، يمكن للمجلس أن يولي اهتماماً عاجلاً للدول التي تعاني من ضغوط اقتصادية وبيئية وأمنية شديدة، لأنها تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين.

رابعاً، يمكن للمجلس أن ينظّم مناقشة رفيعة المستوى بشأن منع نشوب النزاعات خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

نعمد على العمل التطوعي لبناء الروابط بين المشاريع المتنوعة، لكن سلامنا وأمننا المشتركين ليس مشروعاً ولا يمكن تحقيقه من خلال النهج التقليدية المفضى عليها الطابع الأمني. ومن الناحية المعيارية، لدينا أيضاً إطار جامع وشامل للأمن البشري يمكن أن يسترشد به المجلس في وضع المعايير نحو الأمن البشري.

من خلال اعتماد ركيزة مخصصة للسلام والأمن في استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 بالإضافة إلى إعلان بو بشأن الأمن الإقليمي، أكد قادة بلدان المحيط الهادئ دعوة بناء السلام في منطقة المحيط الهادئ إلى اعتماد مفهوم موسع للأمن يشمل الأمن البشري والأمن الاقتصادي والمساعدة الإنسانية والأمن البيئي لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ وأن بناء السلام يتطلب شراكة مع المنظمات غير الحكومية المنظمات لتعزيز القدرات الجماعية، بما في ذلك المنع. إن إعلان المساواة بين الجنسين لعام 2023 الصادر عن قادة منطقة المحيط الهادئ الذي أعيد تنشيطه يجسد دعوة صانعات السلام لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال كفالة القيادة والمشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة للنساء والفتيات بكل تنوعهن في كل مرحلة من مراحل عمليات السلام ومنع النزاعات وحل النزاعات وبناء السلام من أجل تحقيق السلام والأمن.

وفي قرار الجمعية العامة لمتابعة تقرير الأمين العام المعنون "خطلتنا المشتركة" (القرار 76/6)، تعهدت الدول الأعضاء بتعزيز الحوكمة العالمية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وهذا يبرز الحاجة الملحة إلى أن يعزز مجلس الأمن دوره في النظام الإيكولوجي العالمي للمنع. وباستخلاص الدروس من شبكة بناء السلام المحليين التابعين لمؤسسة الشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة في منطقة المحيط الهادئ وعلى الصعيد العالمي، نقدم الاقتراحات التالية.

أولاً، يتطلب المنع نهجاً قصير الأجل وطويل الأجل على حد سواء. وتشمل النهج القصيرة الأجل قيادة مجلس الأمن في شحذ المعايير والممارسات من أجل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة لجميع الأطراف الفاعلة في جميع جوانب السلام والأمن، فضلاً عن

غير العنيفة لتسوية النزاعات وتعزيز نظم الإنذار المبكر الشاملة؛ وثالثاً، تعزيز ثقافة السلام من خلال ثقافة السلام واستيعاب الجميع، لأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تتعلق بإنهاء النزاعات، وليس جعلها أكثر أماناً للمرأة.

وشددت الدراسة العالمية على أنه ما دامت المعايير الجنسانية الضارة والعلاقات التقليدية بين الجنسين وعدم المساواة بين الجنسين قائمة، فإن النزاعات والأزمات والعنف ستستمر. إن تحويل نهجنا من الأمن المُعسَّكِر إلى إعطاء الأولوية للأمن البشري من منظور المساواة بين الجنسين هو وحده الذي يمكن أن يبني سلاماً دائماً. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية فريدة عن النهوض بذلك التحول، معتمداً على الخبرات المكتسبة على الصعيد المحلي. ومن الناحية العملية، فإن التعلم من بناء السلام المحليين، بمن فيهم النساء والشابات، من خلال المناسبات والإحاطات المنتظمة المعقودة بصيغة آراء، يمكن أن يزود المجلس بأفكار ملموسة لما ينبغي أن تفعله عمليات السلام وبعثات حفظ السلام والمكاتب المتكاملة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على الصعيد العملي.

يرتكز عمل مؤسسة الشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة في منطقة المحيط الهادئ على المجتمعات المحلية، ويقوم بتفعيل نهج الأمن البشري الشامل للجميع من خلال البرمجة المراعية للنزاع والاعتبارات الجنسانية عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وهذا يمكننا من تلبية أولويات الأمن البشري بشكل جماعي لمختلف الأشخاص الذين يعانون من الأزمات المتقاطعة والكوارث وجائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ والنزاعات المسلحة والعنف الطائفي والأزمات السياسية. ويضع بناء السلام، باستخدام المعارف التقليدية والمحلية، استراتيجيات مناسبة محلياً لمنع نشوب النزاعات من جديد والتصدي لها. وبصفتنا أول المستجيبين، فإننا نتصدى للتهديدات بشكل شامل وجامع دون التمييز بين مسائل التنمية أو المسائل الإنسانية أو مسائل السلام والأمن. ومع ذلك، ما زلنا مقيدين بتمويل مشاريع محددة قصيرة الأجل، بينما تتضرب الموارد المخصصة للمنع بشكل متزايد لصالح النهج المفضى عليها الطابع الأمني. إننا

تدعم على وجه التحديد شبكات الوسيطات، بما في ذلك الشبكات التي تقودها جهات محلية.

خامساً، إن اتباع نهج أكثر شمولاً لمنع نشوب النزاعات يتطلب استيعاب الجميع. وينبغي للمجلس أن يعطي الأولوية للنظر المستمر في جدول أعماله بشأن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ويستتبع ذلك الإدراج المنتظم للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وكفالة إتاحة الفرصة للشابات لتقديم إحاطات إلى المجلس، فضلاً عن استضافة مناقشة مفتوحة لمناقشة تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن عند صدوره.

وأخيراً، ينبغي للمجلس أن يبرهن على المكاسب التي حققتها قرار الجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام (القرار 76/305) وأن ينفذ على نحو ملائم أحكامه المتعلقة بالتمويل من أجل النساء والشباب وبناءة السلام المحليين، فضلاً عن التمويل الكافي والمستدام لمنع وبناء السلام.

إن منع نشوب النزاعات مُجدٍ. إذ وجدت دراسة أجريتها مؤخراً أن استثمار 30 000 دولار في جهود المنع التي تقودها النساء يمكن أن يحقق عائداً استثمارياً مالياً يصل إلى مليون دولار.

وإذا كان هدفنا الجماعي هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فمن الضروري أن ننقل من رد الفعل إلى الوقاية والأمن البشري الشامل القائم على تحليل المجتمعات المحلية وممارساتها. ونشجع المجلس على النظر في توصياتنا، وتقديم دعمنا للنهوض بأولويات الوقاية عبر دورة النزاع والصلة الثلاثية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة باغوان رولز على إحاطتها الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أقدم بخالص الشكر للسيدة ديكارلو والسفير فرانسوا دانيوز والبروفيسور ويليامز والسيدة باغوان رولز على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

تشجيع وضع استراتيجيات وطنية لمنع وتدابير فعالة للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. وتشمل النهج الطويلة الأجل نهجاً هيكلية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك عدم المساواة والمعايير الجنسانية الضارة ومصادر النزاع الناشئة، بما في ذلك آثار تغير المناخ والتنافس على الموارد الطبيعية.

ثانياً، في القرار 1366 (2001)، أبرز المجلس عدم وجود استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات. بيد أن هذه الاستراتيجية تتطلب خطة تنفيذ أكثر اتساقاً لتقديم الدعم الكافي للدول الأعضاء وشعوبها في النهوض بأولوياتها في مجال المنع. ونرى ذلك بوضوح على الصعيد الميداني. ينبغي للمجلس أن يطلب إلى الأمين العام تعيين فريق من الخبراء لوضع مبادئ توجيهية بشأن شكل الاستراتيجيات الفعالة لمنع نشوب النزاعات على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية، كي تستفيد منها الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، وأن يجري تقييماً لقدرات منظومة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات، مع وضع توصيات ملموسة موضع التنفيذ من خلال عملية مكرسة لذلك.

ثالثاً، نتيجة لقيادة بانبات السلام في منطقة المحيط الهادئ، أشار القرار 2242 (2015) بشأن المرأة والسلام والأمن أيضاً إلى تغير السياق العالمي للسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بآثار تغير المناخ. وسلم المجلس بالآثار السلبية لتغير المناخ على السلام والأمن في العديد من الحالات. ونشجع المجلس على توفير التوجيه المعياري والتنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة للتصدي لمخاطر السلام والأمن والفرص التي يشكلها تغير المناخ.

رابعاً، مع إطلاق شبكة الوسيطات في منطقة المحيط الهادئ في حزيران/يونيه 2023، يمكن أن تصبح عملية مشاركة المرأة في المحيط الهادئ أكثر إدراجاً في مختلف أولويات الحكومة، بما في ذلك العمل المناخي والتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ونشجع المجلس على أن يطلب إلى الأمين العام أن يضع توجيهها ملموساً في مجال السياسة العامة بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن

ثانياً، يجب على مجلس الأمن أن يعزز التعاون بغية الاستفادة الكاملة من مجموعة أدوات الأمم المتحدة. ويمكن للمجلس أن يعزز تمكين ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة من خلال التعاون بين عمليات السلام ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها. ومن شأن هذا التنسيق الأوثق أن يمكن المجلس من ترجمة الإنذارات المبكرة بالنزاعات المحتملة إلى إجراءات وقائية حاسمة وإعداد خطط انتقالية أكثر جدوى وتحديدًا لعمليات السلام قبل انسحابها بوقت طويل. وتشارك اليابان حالياً في مناقشات مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن كيفية التنفيذ الفعال للدعم التعاوني لمبادرات الوقاية التي تقودها البلدان على أرض الواقع.

ثالثاً، يجب على المجلس أن يستخدم لجنة بناء السلام لمناقشة الوقاية بقيادة وطنية بالتفصيل، لأن لجنة بناء السلام هيئة استشارية للمجلس ومركزاً لعقد اجتماعات مع جمع السلطات والجهات الفاعلة الوطنية، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها. واليابان، بوصفها المنسق غير الرسمي بين لجنة بناء السلام والمجلس هذا العام، ستسهم في تعزيز التعاون بينهما، إلى جانب أعضاء الهيئتين.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام اليابان المستمر باستخدام قدرات الأمم المتحدة للنهوض بالوقاية وبناء السلام من أجل السلام المستدام.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة التضامن والأسرة ووضع المرأة في الجزائر.

السيدة كريكو (الجزائر): أود في البداية أن أشكر اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة في ظل واقع مأساوي تتعرض فيه النساء والفتيات في مناطق النزاعات، لا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لانتهاكات جسيمة وممنهجة لكرامتهن وتعدّي صارخ على أبسط حقوقهن، الأمر الذي يستوجب وقفة حازمة من قبل المجتمع الدولي.

يمكن استدامة السلام عندما نستطيع منع نشوب النزاعات ومنع اندلاعها من جديد حال انتهائها. وإذا تم منع النزاع، يمكننا تجنب المأساة الإنسانية وما يسببه من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية مدمرة. وعلى النقيض من ذلك، من الأصعب كثيراً إدارة النزاعات حال اندلاعها واستعادة السلام. وهذا أحد الأسباب التي تجعل مجلس الأمن عازماً على تعزيز فعالية الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات. وتتطلب الوقاية الفعالة نهجاً شاملاً مصممة خصيصاً لكل سياق وتعكس احتياجات وآراء جميع الناس على أرض الواقع. وقد شدّد الأمين العام في خطته الجديدة للسلام على أهمية منع نشوب النزاعات وأوصى بأن تستثمر جميع الدول، وليس الدول المتأثرة بالنزاعات أو الدول الهشة فحسب، في القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات التي تشمل المجتمع بأسره، وأن تضع استراتيجيات وطنية للوقاية.

وتكرس المناقشة المفتوحة اليوم للاستماع إلى أفكار من الدول الأعضاء بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الأمن في تقديم الدعم الفعال للجهود التي تقودها الدول في مجال الوقاية، وفي الإسهام في المناقشات المتعلقة بمؤتمر قمة المستقبل واستعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام.

وتود اليابان أن تثير ثلاث نقاط بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يمنع نشوب النزاعات وتكرارها على نحو أكثر فعالية. أولاً، ينبغي للمجلس أن يسلم بأن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه بوقف العنف فحسب، بل أيضاً ببناء القدرة على الصمود على أرض الواقع وإعلاء الكرامة الإنسانية لكل فرد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نهج طويل الأجل وشامل وجامع يغطي مرحلتي منتصف الصراع وما بعده، ويكفل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ويمكن جميع الناس، بمن فيهم النساء والشباب، من خلال ضمان مشاركتهم الكاملة والمتساوية والهادفة. وينبغي أن تشمل ولايات عمليات السلام دعم بناء قدرات البلد المضيف وشعبه، بغية منع تكرار النزاع. ومع بدء الدورة السنوية الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، ينبغي للمجلس أيضاً أن يؤكد من جديد التزامنا بدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كما أن الشباب هم عماد الحاضر وقوة المستقبل. إنهم الأساس الذي يُبنى عليه كل مجتمع. وللأسف إنهم أيضاً وقود النزاعات، وأول من يكتوي بنيرانها، لذلك يجب أن نستفيد من طموحاتهم وتطلعاتهم بوصفها قوة دافعة للتغيير الإيجابي. وفي ذلك الصدد، سيُتيح استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام 2025 فرصة لتقييم حزمة أدوات لمنع نشوب الصراعات وكيفية تحسين أدائها في بناء السلام، مع ضمان المشاركة الحقيقية والفعّالة للنساء والشباب على حد سواء.

لا يمكننا مناقشة موضوع اليوم من دون التطرق إلى معاناة الشعب الفلسطيني الذي يواجه آلة القتل والتدمير لقوات الاحتلال، ولا سيما المرأة الفلسطينية التي ما زالت تعاني منذ نكبة بلدها واحتلال أراضيها. وقد تفاقمت معاناتها بسبب العدوان الأخير على الشعب الفلسطيني الأعزل، لا سيما الشعب المحاصر في قطاع غزة. حيث تخوننا العبارات وتخفقنا العبرات، ونحن نحاول أن نصف الفلسطينيين في غزة إلى جانب ذلك المستوى الألم والرعب الذي يواجهه. كيف لا، وهناك أكثر من 9000 امرأة وفتاة استشهدن حتى الآن، منذ بدء العدوان على قطاع غزة. وتستشهد كل يوم، 63 امرأة، منهن 37 أمهات، يصبحن شهيدات. كل ساعة، في حين أن 75 في المائة من إجمالي عدد الجرحى من النساء. إنها حرب على المرأة الفلسطينية وعلى الأطفال الفلسطينيين. ويجب على كل من يناصر القضايا العادلة للمرأة، أن لا يظل صامتا، وأن يطالب بإنهاء آلة القتل الممجية بحق الفلسطينيين والفلسطينيات.

في الختام، إن تحقيق أهداف القرارين 1325 (2000) و 2250 (2015) يتطلب جهودا متضافرة على جميع المستويات في سياق التضامن الدولي، هذا التضامن الذي ومع الأسف الشديد، يتميز بالمحدودية، عندما يتعلق الأمر بمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية من أجل منع نشوب الصراعات وتحقيق الأمن المستدام.

السيدة تانكا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبرز عمل اليابان خلال رئاستها لمجلس الأمن والطريقة الحسنة التوقيت التي تعالج بها هذه المسألة، بالنظر إلى دوامة العنف الناجمة عن الفراغ

لقد كان تمكين المرأة على رأس أولويات الدولة الجزائرية منذ انعتاقها من ريقة الاستعمار، من منطلق إيمانها بالحقوق المتساوية بين الرجال والنساء، وعرفانا بالدور الكبير الذي قامت به المرأة الجزائرية عبر مراحل تاريخ الأمة الجزائرية، لا سيما خلال ثورة التحرير المجيدة. والجزائر اليوم وفيه لتقاليدنا الراسخة من خلال التمكين للمرأة على جميع المستويات، وجعل ترقيتها على رأس أولويات أعلى السلطات في البلد.

نجتمع اليوم ونحن بمفترق طرق، تتأجج فيه النزاعات في مختلف أنحاء العالم، وترتفع معدلات العنف، في حين يبدو حل الأزمات الممتدة بعيد المنال. وعليه، فإننا بحاجة ماسة إلى تكثيف جهودنا لاعتماد نهج أكثر نجاعة يمنع نشوب النزاعات ويعالج أسبابها الجذرية. وقد دعت الجزائر، ولا تزال تدعو إلى نهج شامل واستباقي يأخذ الأبعاد المتعددة للنزاعات بعين الاعتبار، لا سيما تلك المرتبطة بالتنمية، فلا أمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن. وهذا النهج الذي لا يمكن الوصول إليه دون إشراك جميع الفئات الحيوية في المسارات ذات الصلة، ولا سيما النساء والشباب. إن المرأة هي عمود المجتمعات وعنصر تلاحم وطني يعزز الحوار ويحذ الطرق السلمية لحل النزاعات. ومع ذلك، غالبا ما يتم إغفال صوتها في عملية صنع القرار فيما يتعلق بحل النزاعات. لذلك، يجب علينا ضمان حصول المرأة على مكانها الطبيعي على طاولة بناء السلام المستدام، حيث نجدد عزم الجزائر، الذي أكدته رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على تعزيز دورها في السلم والأمن وترقية مكانتها في مختلف مجالات الحياة على المستوى الوطني والقاري والدولي، والتزامها بالحرص على ترقية دور المرأة في حل النزاعات والوقاية منها، بما يتماشى ومبادئ السياسة الخارجية لبلدي. هذا الحرص الذي تجسد في إعداد مخطط وطني عملي في تموز/يوليه 2023 في إطار تنفيذ القرار 1325 (2000)، الذي من شأنه تعزيز دور المرأة في مسائل الأمن والسلام، ويمكن الجزائر من التعامل الناجح مع ركائز القرار السالف ذكره.

ويمكن ذلك الجزائر من المشاركة بفعالية في جميع ركائز القرار.

عملية صنع السياسات فحسب، بل حُرمن أيضا من حقوقهن الأساسية وانتُهكت هذه الحقوق، بينما تم تقويض الاقتصاد والنسيج الاجتماعي لبلدانهن. وينص القرار 1325 (2000) على تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان حمايتهن وزيادة مشاركتهن، ويمهد الطريق للمضي قدما. لذلك، نحث الدول على اتخاذ تدابير محددة لضمان تنفيذه بالكامل.

تضطلع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بدور حَفَاز في بناء الجسور مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية لتنفيذ التخطيط على الصعيد الوطني، وخاصة في البلدان النامية. إن ميثاق المستقبل الذي يجري التفاوض عليه حاليا، واستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي سنقوم به في عام 2025، يتيحان الفرصة لتجديد وتعزيز دور لجنة بناء السلام مع نقل رسالة استباقية تستند إلى الدعم الذي يمكن تقديمه إلى البلدان التي تمر بحالات صراع أو بعد انتهاء الصراع، بناء على احتياجاتها، مع التركيز بشدة على الدبلوماسية الوقائية والوساطة. أحد فصول الميثاق مخصص للشباب. ويعتقد وفدي أن الوقت قد حان لتحسين النظم الرامية إلى تبادل الآراء مع الشباب، وتعميق التضامن بين الأجيال، ودعم مشاركتهم الهادفة والمنصفة والمراعية للفوارق بين الجنسين، مما سيمكن من الانتقال إلى عالم أكثر شمولاً وسلاماً وأمناً.

تدرك إكوادور أن الطريق إلى السلام المستدام يتركز على الحوار الشامل وتعزيز التماسك الاجتماعي. هذا هو التزامنا وتلك هي أولويتنا، بوصفنا عضواً في المجلس. نحن نبني خطتنا الوطنية، المقترنة بالشعور بالانتماء، والتي ستمكن المرأة من المشاركة مشاركة كاملة وعادلة وهادفة وأمنة في عمليات الوساطة وبناء السلام وحفظ السلام، بالتنسيق الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والوكالات المحلية المعنية. وتتمتع حكومة إكوادور بمستوى رفيع من مشاركة النساء والشباب، ولا بد من إدماجهن كجهات فاعلة لإحداث التغييرات لبناء السلام والمساواة بوصفهما دعامتين لازمتين للتنمية. قبل بضعة أيام احتفلنا باليوم الدولي للمرأة. وعلينا أن نفهم أنه لم يعد بإمكاننا أن نظل نقوم بدور مراقبين لعمليات فحسب، بل يجب أن نكون رواداً في إحداث التغيير، لأن المرأة هي وجه السلام.

الأمني المتمثل في عدم المساواة وانعدام الثقة والاستبعاد. وأشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسفير سيرجيو فرانسو دانيز، رئيس لجنة بناء السلام، الذي يتسم دوره الاستشاري لمجلس الأمن بأهمية رئيسية؛ وأشكر ممثلي المجتمع المدني.

إن السلام والتنمية والأمن أمور مترابطة. لا يتطلب الأمر سوى ركيزة واحدة مفقودة لتصعيد الأزمات والصراعات. وقد تقامت الحالة الراهنة بسبب العدد الكبير من الناس الذين يعيشون في ظل حالات الصراع، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير. لقد ضاعت المكاسب في مجال التنمية البشرية، وأصبح هدف شعار المفعم بالأمل الذي توصلنا إليه عندما اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أي "عدم ترك أي شخص خلف الركب" امر غير وشيك التحقيق. ويشير النهج الشامل للقرار 2171 (2014) بشأن منع نشوب الصراعات وبناء السلام إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الفقر، والمصالحة الوطنية، والحكم الصالح، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان. وللأسف، تشير الإحصاءات إلى أن النساء والفتيات يعانين أشد المعاناة من الآثار غير المتناسبة للعنف، وأن نسبة مئوية ضئيلة من التمويل تذهب إلى المنظمات المكرسة لحماية حقوقهن، مما يقوض الدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في بناء السلام والتنمية.

إن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، أساسية لتعزيز المزيد من الإدماج والمشاركة الهادفة للنساء والشباب. ولجنة بناء السلام تؤدي دوراً مركزياً في تشاطر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من خلال تقديم أمثلة على الاعتراف بقيادة المرأة وإسماع صوتها على طريق بناء السلام، والتي بدونها من غير الممكن بدء التحولات الهيكلية لتحقيق المساواة والمصالحة وعدم التكرار. لكن هذا المسار استثنائي. وفي كثير من الأحيان، في هذه الحالات، لم تترك النساء في بلدانهم خارج

ومع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة في عمليات السلام والأمن دون المستوى المطلوب. ويجب أن نعمل المزيد لكفالة أن تضمن السياسات الدولية والوطنية إشراك المرأة في عمليات صنع القرار.

ومن بالغ الأهمية أيضا أن نتصدى للتحديات التي يواجهها الشباب، بما في ذلك الافتقار إلى الفرص والموارد، بينما نسعى إلى الاستفادة من كامل إمكاناتهم في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويجب إشراكهم، هم أيضا، في عمليات صنع القرار فنستفيد من طاقتهم وإبداعهم لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز السلام. والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فضلا عن تلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن عنصران يعزز أحدهما الآخر، وينبغي أن تتعكس الأولويات الواردة فيهما في الوثائق الصادرة عن المجلس.

في عالم مترابط، يمكن أن تؤثر التحديات التي يواجهها بلد على البلدان الأخرى. ومن شأن توطيد التعاون والحلول المبتكرة أن يعزز أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام، بغية التصدي للتحديات المعقدة التي ينطوي عليها منع نشوب النزاعات. ويمكن لمجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المكلف صون السلام والأمن الدوليين، وبالتعاون مع لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، توسيع آفاق تفكيره ونطاق خبرته لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودعم عمليات السلام المستدامة. ويتطلب هذا الأمر مواءمة المثل العليا للتنمية وبناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، ومع انسحاب عمليات حفظ السلام من البلدان المضيفة، من بالغ الأهمية الحفاظ على التقدم المحرز والبناء عليه. وينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية إيصال الخدمات الأساسية على نحو مستدام وتقديم التزامات سياسية ووطنية وتعزيز قطاعي الأمن والاقتصاد المحليين. ومن الأهمية بمكان كفالة إشراك جميع أصحاب المصلحة والتزامهم.

وأخيرا، يجب التأكيد على الصلة الجوهرية بين السلام والتنمية المستدامة. ويجب أن يبقى تحقيق أهداف التنمية المستدامة أولوية قصوى للجميع. وتواصل غيانا القيام بدورها في ذلك المسعى لتحسين حياة جميع أبنائها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي في غيانا.

السيدة بيرسو (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة على قدر كبير من الأهمية. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

في عالمنا المتقلب بشكل متزايد والمبثلي بنزاعات تتفاقم بسبب تغير المناخ وانعدام الأمن المتعدد الأوجه الذي يهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لملايين البشر، لا بد من دراسة الأسباب الجذرية للنزاعات والتركيز على منعها. ولا بد من أن تكون الوقاية هي أولويتنا الجماعية. وتقع على عاتق البلدان المسؤولة الرئيسية عن منع نشوب النزاعات من خلال الحد من الفقر واستيعاب الجميع والحوكمة الرشيدة والاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام. وينبغي تعزيز هذه الجهود بالتعاون الإقليمي والدولي. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وصناديقها وبرامجها، أن تدعم الدول الأعضاء من خلال بناء القدرات وتقاسم المعارف وتعبئة الموارد، مع مراعاة السياق. وينبغي التشديد على الدبلوماسية الوقائية واللجوء إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية الواردة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين، أن يعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات وتكرارها، مع إيلاء الاهتمام الواجب للإنذارات المبكرة. ونقر أيضا بالإسهام الحاسم للجنة بناء السلام في تعزيز هذه المساعي.

عند صياغة استراتيجيات شاملة لمنع نشوب النزاعات، يجب النظر في تمكين الأشخاص المتضررين بشكل غير متناسب والاستثمار فيهم وتعزيز مشاركتهم في حالات النزاع وما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، يتحتم على جميع الجهات الفاعلة، بمن في ذلك النساء والشباب، أن تؤدي دورا رئيسيا في منع نشوب النزاعات. فالأدلة تبين أنه عندما تشارك المرأة بصورة مجدية في منع نشوب النزاعات وحلها، من الأرجح أن تتكامل الاتفاقات بالنجاح. ويرتبط ارتفاع مستويات المساواة بين الجنسين في البلدان بانخفاض معدلات النزاع في الدول وفيما بينها.

من منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجالات. كما نفذنا أربع دورات من مخطط النهوض بالمرأة على التوالي وانتشلنا أكثر من 44,16 مليون امرأة ريفية صينية من الفقر المدقع وقضينا على التفاوت بين الجنسين بشكل عام في مجال التعليم الإلزامي. وفي الوقت الحالي، تمثل النساء أكثر من 40 في المائة من جميع العاملين في الصين و 45,8 في المائة تقريبا من العاملين في مجال التكنولوجيا وحوالي ثلث متعهدي نماذج الأعمال الجديدة، مثل التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية والبيث المباشر.

ونولي أهمية كبيرة للنهوض بالشباب وقد وضعنا خططا وطنية مكرسة لنموهم الشامل ونفذناها. وفي ظل وجود أكثر من 240 سياسة مؤيدة للشباب في مجالات عدة كالتعليم والتوظيف، بادرت أكثر من 187 مدينة في جميع أنحاء البلاد إلى استكشاف مجال التنمية الحضرية الموجهة نحو الشباب. وأصبح عدد متزايد من الشباب يمثلون القوة المحركة لعجلة الابتكار العلمي والتكنولوجي وتنشيط المناطق الريفية والتعاون الدولي.

وتقدم الصين، بوصفها دولة مسؤولة وعضوا هاما في بلدان الجنوب، دعما ملموسا لتوفير التمكين الاقتصادي وبناء القدرات للنساء والشباب في البلدان النامية، بما في ذلك في مناطق النزاعات. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ساعدت أفرقة التكنولوجيا الزراعية الصينية قرابة 14 000 قروي في سبع قرى قريبة من العاصمة في بناء سقائف للفطر ومزارع للدجاج وحظائر للأغنام، مما وضعهم على الطريق نحو القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء. وفي جزر سليمان، وفرت قوارب الصيد وأسواق المزارعين التي تدعمها الصين فرصا جديدة لتوليد الدخل للنساء والشباب المحليين. وفي أفغانستان، يدر الممر الجوي الصيني - الأفغاني لحبوب الصنوبر عشرات الملايين من الدولارات من الدخل لأفغان كل عام، مما يسهم في الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي هناك.

وتعاونت الصين واليونسكو لإطلاق جائزة لتعليم الفتيات والنساء. وساعدت الصين البلدان النامية في تنفيذ 100 مشروع لرعاية صحة الأم والطفل و 100 من مشاريع "المدارس السعيدة". وأدمجت الصين

السيدة هوانغ شياوي (الصين) (تكلمت بالصينية): سيدي الرئيس، أرحب بحضوركم وأشكركم على ترؤس جلسة اليوم. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير فرنسا دانيز، رئيس لجنة بناء السلام، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني وأرحب بهما. ويسرني أن أحضر جلسة مجلس الأمن اليوم بصفتي نائبة رئيس لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة التابعة لمجلس الدولة في الصين.

لن يتسنى منع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن الدوليين من دون مشاركة النساء والشباب على نطاق واسع. والقراران 1325 (2000) و 2250 (2015) اللذان اتخذهما مجلس الأمن على الترتيب يعترفان كلياً بأهمية إسهام النساء والشباب في عمليات السلام، ويقدمان إرشادات مهمة لتوجيه جهودنا الرامية إلى تعزيز مشاركتهم في السلام والتنمية. ويسرنا أن نرى الاحتفاء المتزايد بدور المرأة وتعميق مشاركة الشباب سعياً إلى تحقيق السلام المستدام.

وفي ضوء الحالة الدولية المضطربة، من الضروري تقديم مزيد من الدعم لتمكين النساء والشباب ومساعدتهم على الاستجابة بشكل أفضل للعالم المتغير والاستفادة من حكمتهم وإمكاناتهم في تعزيز السلام والتنمية. وتُظهر التجربة والدروس المستفادة أن إعطاء الأولوية لحل المسائل المتعلقة بالتنمية، مثل الفقر والبطالة وتفاوت الدخل، يمكن أن يساعد على منع نشوب النزاعات والتصدي لها من جذورها. ومن الضروري دعم التمكين الاقتصادي للنساء والشباب وبناء قدراتهم وكفالة منحهم فرص التعليم والعمل وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لتغيير مصيرهم وتحويل حياة أسرهم ومجتمعاتهم. ويمكن لهذا الأمر، بدوره، أن يدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التنمية وتحقيق السلام الدائم. ونشجع الأمم المتحدة على التعمق أكثر في عملها وبذل المزيد من الجهود للنهوض بتمكين النساء والشباب.

تدعو الصين بقوة على الدوام بقوة إلى تمكين النساء والشباب والنهوض بهم وتعمل من أجل ذلك بنشاط. ونحن ملتزمون بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادرين عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وقد اعتمدنا تشريعات وسياسات وتدابير لكفالة استعادة المرأة

كما أنه يعرضهن للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ومع تدمير مرافق الرعاية الصحية، لم يعد بإمكانهن تقريبا الحصول على الرعاية الصحية أو خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من كل ما نعرفه عن تأثير النزاع على النساء والفتيات، فإن هناك أشياء كثيرة لا يُكشف عنها أبدا. وبسبب نقص الإبلاغ والوصم والشواغل المشروعة المتعلقة بالخصوصية والسلامة، يصعب منع ورصد المخاطر الفريدة التي تواجهها النساء والفتيات في بيئات العنف وتقديم الدعم الكافي للناجيات من خلال نهج مراعية للصددمات تركز على الضحايا والسعي بفعالية إلى بناء السلام وتحقيق العدالة بعد انتهاء النزاع.

يجب أن نعطي الأولوية للمسائل الجنسانية في المجلس ويجب أن نركز على المرأة والسلام والأمن في عملنا. إن الولايات المتحدة ملتزمة بجهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك من خلال تنفيذنا لاستراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب الصراعات وتعزيز الاستقرار واستراتيجية الولايات المتحدة وخطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

لكن هذه المهمة تتطلب مشاركة كل واحد منا. إنها تتطلب عملا جماعيا. وأود اليوم أن أناقش أربع طرق يمكننا بها تعزيز تعاوننا في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

أولا، يتعين علينا دعم العمل الهام الذي تقوم به لجنة بناء السلام. وبفضل صلاحيتها في الدعوة إلى الاجتماعات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فإن اللجنة تُمكن من اتباع نهج متكاملة واستراتيجية ومتناسكة لبناء السلام والحفاظ عليه. وينبغي للمجلس أن يلتزم بشورة اللجنة، التي تجسد خبرة المجتمع المدني والحكومات والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية. ونرحب بالجهود الرامية إلى إقامة تعاون أكثر طموحا وتنظيما بين مجلس الأمن واللجنة.

ثانيا، أود أن أشدد على أن عمليات الأمم المتحدة للسلام وجهودها لبناء السلام لا تكفل بالنجاح إلا عندما تدعمها حكومة مضيئة ملتزمة وخاضعة للمساءلة. وبينما نعمل على تنفيذ عمليات انتقالية أكثر

التعاون والتبادلات بشأن النهوض بالمرأة في الآليات المتعددة الأطراف مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي ومنتدى التعاون بين الصين والدول العربية. كما نظمت بنجاح أحداثا دولية مثل المنتدى الدولي للشباب حول مبادرة الحزام والطريق والمنتدى العالمي لتنمية الشباب والقمة العالمية للعلماء الشباب للمساعدة في تعزيز توافق دولي واسع في الآراء وتآزر قوي لدعم النهوض بالمرأة والشباب.

ويجب ألا ننسى الأمهات في غزة اللائي تملكنهن اليأس في خضم الحرب أو الفتيات الأفغانيات اللائي يعشن في حرمان أو الشباب المهديين بالفقر والنزاع والإرهاب في جميع أنحاء العالم. فلنعمل معا للدفع باتجاه زيادة المساهمات الدولية ولنتكاتف في مسعانا الدؤوب لحماية حقوق ومصالح النساء والشباب وللتبشير بعالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر اليابان على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات. وأشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير فرانسوا دانيز، رئيس لجنة بناء السلام، على أفكارهما الثاقبة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين من المجتمع المدني، السيد ويليامز والسيدة باغوان رولز. وأرحب بجميع وزراء الدول الأعضاء في المجلس الذين يزورون المجلس اليوم.

نجتمع خلال الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، عندما يجتمع القادة من جميع أنحاء العالم للنهوض بالمساواة بين الجنسين وفتح باب الفرص الاقتصادية والتعليمية أمام النساء والفتيات وحماية وتعزيز الحريات والحقوق الأساسية للجميع. ويتوقف نجاحنا في كل ذلك العمل الحاسم على شيء واحد: السلام. إن كل ما نفعله لتمكين المرأة وكل ما تفعله المرأة لتمكين نفسها يتأكل بسبب النزاع. وكما نعلم، تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالنزاع والنزوح وانعدام الأمن الغذائي والعنف الجنسي وجميع أهوال الحرب.

وإذا نظرنا فحسب إلى الحرب الأهلية في السودان، نجد أن ذلك النزاع العنفي المروع أجبر ملايين النساء والفتيات على ترك منازلهن.

الحاضرات هنا هذا الأسبوع خلال الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة يمنحني الأمل. وجميعهن مختلفات ويجلبن تجارب مختلفة وخلفيات مختلفة إلى طاولة المفاوضات، ولكنهن متحدات في جهودهن لتمكين النساء بوصفهن بناءة سلام. فلنستلهم من مثالهن. ولنجعل أصواتهن مسموعة ولنفعل كل ما في وسعنا لنهوض بالسلام والأمن للجميع.

السيدة الغالي (سيراليون) (تكلت بالإنكليزية): يود وفد سيراليون أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام جدا "بناء السلام والحفاظ على السلام: تعزيز منع نشوب النزاعات - تمكين جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك النساء والشباب". أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات: السيدة روزماري ديكارلو، وكيالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد سيرجيو فرانسوا دانيسي، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيد أبيودون ويليامز، أستاذ ممارسة السياسة الدولية في جامعة تافنس؛ والسيدة شارون باغوان رولز، مديرة برنامج شبكة الوسيطات في منطقة المحيط الهادئ والفريق التوجيهي الدولي للاتصال الجنساني للشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة، على وجهات نظرهم الثاقبة بشأن هذا الموضوع.

موضوع اليوم له أهمية كبيرة ويأتي في الوقت المناسب. ونشيد أيضا بالتركيز على النساء والشباب، نظرا لدورهم وحقيقة أنهم يشكلون النسبة المئوية الأكبر من سكان العالم. إن قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الحفاظ على السلام اللذين اتخذا في عام 2016، وهما قرار الجمعية العامة 70/262 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016)، قد أتاحا فرصة لمنظومة الأمم المتحدة لإعادة التفكير في كيفية منع نشوب النزاعات العنيفة ومعالجتها بطريقة أكثر اكتمالا وشمولا، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية واستخدام نهج ثلاثي الركائز. ويوفر القراران مخططا يقترح أنه لمنع نشوب النزاعات وتكرارها ينبغي للأمم المتحدة وجميع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى وأصحاب المصلحة الوطنيين في مجال السلم والأمن أن يتحركوا نحو استراتيجيات شاملة محورها الإنسان وتعالج الأسباب

سلاسة واستدامة، يجب أن نلتزم بالتخطيط المسبق والشامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، يجب علينا أيضا أن نعمل عن كثب مع الحكومات المضيفة لضمان حصول البعثات على الموارد التي تحتاجها للانتقال بنجاح والتخطيط للمرحلة التالية ودعمها.

ثالثا، يجب على المجلس أن ينظر إلى السلام والتنمية والشأن الإنساني باعتبارها مسائل مترابطة على نحو لا ينفصم. وعندما يكون هناك تعثر بشأن إحداها، فإنها جميعا تتعثر. ولذلك، يجب أن يكون نهجنا إزاء تلك المسائل متكاملا ومنسقا. وكجزء من عملية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وخلال الفترة التي تسبق استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025، يجب أن ننظر في كيف أن جعل بناء السلام أكثر شمولا يمكن أن يكون مفيدا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالمناخ. ونعلم أن تغير المناخ يسبب النزوح ويهدد الأمن الاقتصادي والغذائي ويؤدي إلى تفاقم النزاع وعدم الاستقرار. وباختصار، فإن عواقبه بعيدة المدى ومترابطة. وتتحمل أكثر الفئات ضعفا في العالم، بما في ذلك النساء والفتيات، أثره بشكل غير متناسب. وتتطلب تلك الأزمة استجابة قوية ليس من حكوماتنا الوطنية وكيانات الأمم المتحدة مثل آلية الأمن المناخي فحسب، بل أيضا من مجلس الأمن في إطار ولايته.

رابعا وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على الأثر التحويلي المحتمل للقيادات النسائية والشابة على عمليات بناء السلام. إننا نعلم أنه عندما تجلس المرأة إلى طاولة المفاوضات وتكون قادرة على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة، تكون جهود بناء السلام أكثر نجاحا ويصبح السلام أكثر ديمومة. وينطبق الشيء نفسه على القادة الشباب. إن عدد الشباب اليوم هو الأكبر على الإطلاق ومن شأن إشراكهم في عمليات السلام أن يخفف من مخاطر جر الدول مرة أخرى إلى دوامة النزاع. وهؤلاء القادة الشباب، الذين يحملون الراية بالفعل ويركضون بها والذين يُحدثون بالفعل التغيير الذي ينشدونه في العالم، يعطونني أملا هائلا. كما أنني أستمد أملا هائلا أيضا من النساء اللواتي ألتقي بهن طوال رحلاتي واللواتي يعين أسرهن ويدعمن جهود السلام. إن النساء

نشوبها والاستثمار في المبادرات التي تبني القدرة على الصمود وتعالج المظالم قبل أن تتصاعد إلى عنف.

وبينما نفكر في تعزيز هيكل الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات ونخترط في مناقشات لتشكيل الميثاق من أجل المستقبل المقبل، من الأهمية بمكان الاعتراف بأوجه عدم المساواة إلى جانب الإقصاء والمظالم غير المعالجة، ولا سيما تلك الخاصة بالنساء والشباب، بوصفها مخاطر استراتيجية على السلم والأمن. كما يجب علينا في نهجنا لمنع نشوب النزاعات أن نستخلص الدروس من التجارب السابقة، وأن نقر بالحالات التي لم يُستجاب فيها بفعالية لمؤشرات الإنذار المبكر والتوصيات التي قدمتها هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الولاية في إطار الإجراءات الخاصة. وتؤكد حالات الإغفال تلك حتمية الإصغاء إلى الإنذارات المبكرة وتنفيذ التوصيات بسرعة وفعالية لمنع تصاعد النزاعات.

ومن ثم يطرح ذلك السؤال التالي: كيف نمكّن الناس ونستثمر فيهم، وخاصة النساء والشباب، من أجل تعزيز منع نشوب النزاعات؟ أولاً، يجب أن نعتنق الشمولية والتنوع من خلال ضمان المشاركة الهادفة للنساء والشباب والمجتمعات المهمشة والمجتمع المدني في عمليات السلام الوطنية والإقليمية. ويجب في هذا الصدد أن نناصر المساواة بين الجنسين كعامل حاسم في منع نشوب النزاعات وبناء السلام الدائم. ويوصف النساء بناة السلام فهن ضرورة في حل النزاعات من خلال المشاركة والوساطة الفعالتين. وكما أفاد الأمين العام في العام الماضي، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً، ليس فقط في محادثات السلام الضيقة بين مجموعة صغيرة من الجهات الفاعلة، بل في الحوارات الوطنية والإقليمية الواسعة النطاق التي ينبغي أن يكون فيها الإدماج في المقام الأول والتكافؤ بين الجنسين قابلاً للتحقيق. نلتزم بالتأكد من تقدير مبادرات بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية ودعمها، ومن أن جهود بناء السلام الأكثر رسمية وعلى مستوى أعلى، بما في ذلك الحوارات الوطنية، تبدأ في أخذ المساواة مأخذ الجد.

ثانياً، ينبغي للدول الأعضاء أن تدعم القدرات الوطنية والمحلية لحل النزاعات والحكم والتنمية المستدامة. وفي ضوء ذلك، يجب أن

الجزرية للنزاع. ومن حيث الجوهر، هناك حاجة إلى الاستثمار في التنمية البشرية والفرص الاقتصادية والتماسك الاجتماعي بوصفها ركائز للسلام المستدام.

وهذا يعني أن نهجاً شاملاً لمنع نشوب النزاعات ينبغي أن ينطوي على تعزيز هيكل الحكم، وتوفير فرص العمل اللائق، وحماية حقوق الإنسان، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، وتيسير الوصول إلى العدالة والمساواة، والمشاركة الاستشارية في نظام الحكم السياسي. وكثيراً ما ركزت النهج التقليدية لمنع نشوب النزاعات على التدابير العسكرية والأمنية مثل حفظ السلام وتحديد الأسلحة. وفي حين أن تلك التدابير يمكن أن تؤدي دوراً إلا أنها لا تكفي في كثير من الأحيان لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فالنهج الشاملة تتخذ نظرة أوسع، مع التسليم بأن النزاع كثيراً ما ينشأ عن تفاعل معقد للعوامل، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والتمييز - لا سيما ضد النساء والشباب - والتدهور البيئي وضعف الحكم.

وفي ضوء ذلك، قدم الأمين العام خارطة طريق لمنع نشوب النزاعات في المستقبل وتحقيق سلام عالمي مستدام. وقد أشار إلى أنه من أجل حماية وإدارة الصالح العام العالمي للسلام، نحتاج إلى استمرارية للسلام تستند إلى فهم أفضل لدوافع ونظم التأثير التي تديم النزاع، وإلى جهد متجدد للاتفاق على استجابات أمنية جماعية أكثر فعالية، ومجموعة من الخطوات ذات المغزى لإدارة المخاطر الناشئة بهدف منع نشوب النزاعات.

ويدعو الأمين العام في خطته الجديدة للسلام إلى اتخاذ عدد من الإجراءات المحددة. أولاً، يدعو إلى تعزيز النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال المنع. ويشمل ذلك الاستثمار في نظم الإنذار المبكر، وموارد الوساطة، والخبرة في حل النزاعات. ثانياً، يدعو إلى تعزيز الشراكات، بما في ذلك العمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وهو يدعو أخيراً إلى التركيز على المنع، الذي يشمل تحويل الموارد من التصدي للنزاعات إلى منع

ولقد أنشأنا أيضا لجنة مستقلة للسلام والتلاحم الوطني لتعزيز السلام والتنمية في البلد من خلال الحوار، مع تمهيد الطريق لتماسك النسيج السياسي والوساطة لتسوية النزاعات. وقامت اللجنة بدور أساسي في تسهيل الحوار السلمي المستمر بين الحكومة وحزب المعارضة الرئيسي لمعالجة المسائل الناشئة عن انتخاباتنا المتعددة المستويات في حزيران/يونيه 2023، مما أدى إلى توقيع اتفاق الوحدة الوطنية وتنفيذه الذي يجري حاليا.

وختاما، يتطلب منع نشوب النزاعات جهدا متعدد الأطراف من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي ألا يقتصر هذا الجهد التعاوني على استدامة السلام، بل ينبغي أن يتناول أيضا دوافع النزاع وأسبابه الجذرية. وفي كل هذا، يظل تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني أمراً أساسياً، والمشاركة المجدية للنساء والشباب أمراً حتمياً.

السيدة إفتينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلّمت بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ديكارلو، والممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، السيد سيرجيو فرانسو دانيز، ومقدمي الإحاطات الآخرين على أفكارهم الجوهرية.

لا شك أن منع نشوب النزاعات هو المهمة الرئيسية لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أنه أمكن حتى الآن حماية الكوكب من حرب أخرى واسعة النطاق، فإن العالم يمر بأشد أزمات منذ عقود، تتجلى في تآكل نظام الأمن الدولي، وفقدان الثقة بين الأطراف الفاعلة الرئيسية، وتصاعد النزاعات في شتى أنحاء المعمورة. ومن نواح كثيرة، فإن العمليات المتواصلة علامات على حدوث تصدعات في العالم الأحادي القطب الذي يجب إبداله بنظام عالمي جديد. وعلى عاتقنا ستقع مسؤولية تحديد معالم ذلك العالم. فخطوة الأمين العام الجديدة للسلام تدعو الدول الأعضاء إلى تشكيل النظام الدولي من خلال استعادة الثقة وبناء التضامن، والاستفادة على نحو أكمل من أدوات الدبلوماسية والحوار السياسي. ويكتسي منع نشوب النزاعات أهمية قصوى. ولئن كنا نؤيد هذه التطلعات النبيلة

نحترم قوة وقيادة المجتمعات المحلية في تشكيل جهودها لبناء السلام، مع اضطلاع النساء والشباب بأدوار قيادية. وفي رحلة سيراليون لبناء السلام مع لجنة بناء السلام، تم التقييد الصارم بمبدأ الملكية الوطنية، مع دعم اللجنة الكامل للمبادرات التي طرحها البلد.

ثالثاً، ينبغي توجيه الجهود نحو تعزيز الحوار والمصالحة والتفاهم بين الثقافات لرأب الانقسامات وبناء الثقة بين المجتمعات والبلدان، مع وضع النساء والشباب في طليعة المناقشات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية للتطلعات والمظالم التي توجج النزاع، وذلك من خلال آليات شفافة وخاضعة للمساءلة.

وأخيراً، يجب أن ندمج التنمية المستدامة في عمليات السلام من خلال الاعتراف بالصلة القوية بين الفقر والتدهور البيئي والنزاع. ولذلك يجب أن نستثمر في المبادرات التي تعزز النمو الاقتصادي وإدارة الموارد والقدرة على التكيف مع المناخ بهدف تحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

وفي سيراليون، نقوم بالفعل بتنفيذ الخطة الجديدة للسلام. وقد اعتمدنا ونقوم حالياً بتنفيذ إطار "وان فامبول" - أي "الأسرة الواحدة" - وهو إطار إنمائي وطني للتخطيط والتنمية الشاملين للجميع بقيادة المجتمع المحلي كجزء من أولوياتنا الإنمائية المتوسطة الأجل. وقد جاء هذا الإطار بعد 13 عاماً من العمل الميداني لبناء السلام أثناء النزاع في سيراليون وبعده من قبل "فامبول توك" - أي "حديث الأسرة" - وهي منظمة غير حكومية سيراليونية تعمل في شراكة مع منظمة "الحافز من أجل السلام". إن "إطار وان فامبول" ليس أداة للتخطيط والتنمية فحسب، بل يؤسس أيضاً هياكل التماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية ويمنح المرأة صوتاً قوياً في بناء السلام من خلال إنشاء مجموعات دعم أمهات السلام في المجتمعات المحلية. وهم ناشطون في الحملات الانتخابية والدعوة والتثقيف ومعالجة حالات النزاع في وقت مبكر قبل أن تتحوّل إلى أزمات مكتملة الأركان. وهذا الإطار نموذج للشراكات التحويلية بين الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والشركاء المانحين الدوليين.

وإننا نؤمن بأنه لا ينبغي لأحد أن يقول للحكومات ذات السيادة كيف تبني دولها، أو تمنع نشوب النزاعات، أو تضع نظاما قانونيا، أو ما هي النسبة المئوية للنساء التي ينبغي إشراكها في العمليات السياسية. فهذا النهج من مخلفات الماضي الاستعماري ولا يمكن أن يكون أساسا لجهود وقائية فعالة حقا. ونؤمن إيمانا راسخا بأن دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ككل، هو تقديم الدعم للدول التي تحدد بشكل مستقل إستراتيجياتها للاستجابة للتحديات الأمنية داخل حدودها الوطنية وتحمل المسؤولية الرئيسية عنها.

وفيما يتعلق بتركيز المناقشة على تعزيز دور المرأة والشباب، يتفق الاتحاد الروسي تماما مع الرأي القائل بأن النساء والشباب يمكنهم أن يسهموا إسهاما كبيرا في عمل أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها، وأنهم يفعلون ذلك بالفعل.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن خصائص مثل العمر ونوع الجنس لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تكون عوامل حاسمة لإشراك الأفراد في عمليات صنع القرار، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الحساسة مثل صون السلم والأمن. وفي هذا السياق، العامل الأكثر أهمية هو المعرفة والمهارات المهنية. إن تجاهل هذا الجانب من أجل ظهور التنوع أمر غير مقبول، لأنه سيعرض حياة الناس للخطر.

ومن الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية عدم وجود تعريف متفق عليه على الصعيد الحكومي الدولي لمفهوم الشباب. وكما نعلم، كثيرا ما تشمل تلك الفئة العمرية الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة - الذين تعرفهم اتفاقية حقوق الطفل بأنهم أطفال. ونعتقد أن هناك ما يبرر حماية الشباب، الذين ما زالوا قاصرين، من أي نشاط سياسي بسبب عدم نضجهم البدني والفكري. وفي هذا الصدد، يلزم أيضا بذل جهود لمنع استخدام الشباب كأداة والتصدي للمحاولات الرامية إلى عرض مصالح فئات سياسية معينة على أنها "وجهة نظر جيل الشباب".

وأخيرا، في سياق الجهود الدولية لصون السلم والأمن، ينبغي إعطاء الأولوية لمكافحة الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، التي

تأتيها كاملا، فإنه يجب أن نلاحظ أيضا وجود بعض التباين بين الحالة الحقيقية والنوايا المعلنة، الأمر الذي يقلل، في رأينا، من فعالية جهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

وعلى الورق، نقول جميعا إن الخطط والأولويات الوطنية ينبغي أن تكون في صميم إجراءات الوقاية وبناء السلام. غير أن للبلدان المانحة تأثيرا مباشرا على تخصيص الأموال. ونتيجة لذلك، غالبا ما تُتفَقُّ الأموال على تمويل أولويات المانحين الغربيين، لا على الاحتياجات الحقيقية للبلدان المتلقية. ويشمل ذلك "إضفاء الطابع الأمني" على جدول أعمال المناخ، وكذلك التحيز إلى الجوانب السياسية وحقوق الإنسان في البرامج المتعلقة بالنساء والشباب. وفي الوقت نفسه، لا يُؤلَى اهتمام كاف لعوامل عدم الاستقرار الحقيقية، مثل الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، بمن فيهم النساء والشباب، بوصفهم فئات ضعيفة.

وبدلا من ذلك، فإن النهج المتبع هو أن بعض التدابير المتعلقة بحقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية والمناخ هي بمثابة "مؤشرات عالمية" للنزاعات، ينبغي أن يسترشد بها المسؤولون الدوليون عند تحديد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية من جانب الأمم المتحدة. وهذا النهج لا ينتهك تقسيم العمل بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى فحسب، بل يزيد أيضا من مخاطر إساءة الاستخدام ويضع ضغوطا لا مبرر لها على الدول ذات السيادة، تحت غطاء الأمم المتحدة.

ومما يؤسف له أن هذه المواقف التدخلية لها آثار على التفاعل في الميدان بين الأمم المتحدة والدول المضيفة. وفي كثير من الأحيان، يؤدي عدم فهم الأولويات السياسية وأولويات بناء السلام للدول المضيفة، و "مغازلة" المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، على حساب التعامل مع الحكومات، إلى أزمة تواصل بين موظفي الخدمة المدنية الدولية وسلطات البلدان. وفي بعض الحالات، تستطيع الأمم المتحدة استعادة ثقة الحكومات، بينما يؤدي عدم الرغبة في اعتماد نهج مرن ومتوازن في حالات أخرى إلى انهيار كامل في العلاقات. وبطبيعة الحال، لا يفضي ذلك إلى حل النزاعات أو منع تكرارها.

كما دعا إليها الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، إلى توفير المعلومات والأدوات التي يسهل الوصول إليها والأماكن الآمنة لمشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة، وكذا الاستثمار في مبادرات الوقاية المحلية، لأن المجتمع المدني والنساء على وجه الخصوص ينشئون على الصعيد المحلي في كثير من الأحيان جزر سلام صغيرة لهم. ولذلك، يجب أن تربط الاستراتيجية الوقائية تلك الجزر لتحويلها إلى أرخبيلات وطنية، بل ودولية.

ولا بد من إنشاء شبكة حقيقية للتغيير بغية تحفيز الجهود الوطنية بحيث تربط الشبكة بين القطاعين العام والخاص والقطاع الإنساني والتعاون الإنمائي والمجتمع المدني وتمتد من أصغر قرية إلى قاعات المؤتمرات في الأمم المتحدة. ولا يمكننا إلا من خلال الشبكات أن نتعلم من بعضنا البعض وأن نستخلص الدروس من مثالا خطط العمل الوطنية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع تعبئة الموارد اللازمة للوقاية.

وفي إطار تلك الشبكات، يجب تعزيز دور لجنة بناء السلام وتحسين مواردها وزيادة التزامنا بها بعشرة أضعاف. ويتيح لنا ميثاق المستقبل واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 الفرصة للقيام بذلك. ويجب على مجلس الأمن بدوره أن يدرج تلك الشبكة إدراجا كاملا مع الأخذ بعين الاعتبار بصورة منهجية آراء اللجنة بشأن الحالات المدرجة في جدول أعمالها وتقديم دعما للإجراءات الوقائية الوطنية، كما حدث في كولومبيا. ويمكن أن يتصرف المجلس أيضا بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وأن يستخدم بمهارة أكبر الأدوات المتاحة له لتسوية المنازعات بطريقة سلمية. وتشكل القرارات المتخذة والبعثات الموكلة مصدر دعم للبلد المعني.

وكما رأينا في كولومبيا، يبنى السلام في دورة تبدأ بالوقاية وتربط بين جميع الجهات الفاعلة من أجل التغيير. وكما قالت ناشطة السلام الكولومبية روزا إميليلا سالامانكا خلال زيارتنا:

(تكلمت بالإسبانية)

“سنكون دائما مستعدين لبناء السلام. إننا قوة سلام“.

تؤثر آثارها السلبية بشكل غير متناسب على النساء والشباب أكثر من بقية السكان، وهي السبب الجذري لعدم الاستقرار الاجتماعي.

السيدة بيرسغيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة نرى أنها جوهرية. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة وأفكارهم الثاقبة. قبل شهر، تابع المجلس مسار دورة السلام المستدام في كولومبيا. ومن الوقاية إلى الوساطة إلى بناء السلام، كانت المراحل الثلاث للدورة كلها واضحة للعيان ومتداخلة في كثير من الأحيان. وفي جنوب البلد، التقينا بمقاتلين سابقين يعملون الآن في إزالة الألغام. وفي بوينايفنتورا، على ساحل المحيط الهادئ، استمعنا إلى شهادات الشباب من الأقلية الكولومبية المنحدرة من أصل أفريقي الذين يواجهون العنف. وفي بوغوتا، التقينا بنساء يُرسخن السلام في قلب المجتمعات المحلية وقادة سياسيين ملتزمين بتعزيز اتفاق عام 2016 من خلال الحوار.

وفي كولومبيا، شهدنا بأنفسنا أن السلام الدائم يبنيه أفراد متحمسون و متمكنون تزيد أعمالهم بفعل الشبكات بعشرة أضعاف وتسترشد باستراتيجية أوسع نطاقا، مما يتطلب دعما دوليا. وبما أن كل مجتمع ومجتمع محلي فريد من نوعه، يجب أن يكون نهج الوقاية فريدا أيضا. ولذلك، تشكل استراتيجيات الوقاية الوطنية والإقليمية القائمة على حقوق الإنسان الأداة التي يقع عليها الاختيار الأول. وفي هذا الصدد، تشير سويسرا إلى البيان الذي سيُدلى به باسم تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات.

ولكن ما الذي يحدد جودة استراتيجية الوقاية؟ كيف يمكننا منع نشوب النزاعات العنيفة وتعزيز السلام في كل حالة على حدة؟ إن الأمر يتعلق بالنظر في المخاطر المحددة التي يمكن أن تؤدي إلى العنف وتحديد أسبابها الجذرية من أجل منع تكرارها. وما من أحد أقدر على إجراء هذا التحليل من الرجال والنساء الذين يساهمون في التغيير: البرلمانيون وعمال المزارع وضباط الشرطة المحلية والطلاب وتلاميذ المدارس والشباب الذين يجابهون الصعاب من أجل مستقبل أفضل.

ومع ذلك، يجب ألا يظل هؤلاء الأفراد معزولين ويجب تعزيز قدرتهم على الدفاع عن السلام. ولهذا السبب، تهدف الوقاية الفعالة،

(تكلمت بالفرنسية)

فلنقم إذن بدورنا أيضا.

نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها ومنع تكرارها. ونعتقد أيضا أن القيادة والحنكة السياسية أمران هامان في بناء جسور الحوار والتعاون. ونعتقد أنه يجب على الدول أن تستثمر أكثر في تطوير مؤسسات ديمقراطية قوية واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ برامج الإنعاش بعد انتهاء النزاع وسياسات التنمية المستدامة لتعزيز الأمن الجماعي والسلام والاستقرار. وتكتسي مشاركة جميع قطاعات المجتمع في منع نشوب النزاعات أهمية قصوى، ولا سيما النساء والشباب الذين يضطعون بدور حاسم في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام المستدام.

وفي ضوء الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يجب تشجيع التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مستوى الإنذار المبكر وإشراك الشبكات الوطنية وتنسيق الاستجابات الإقليمية.

وندرك بناء على تجربتنا الوطنية في موزامبيق أن بناء السلام بطبيعته آلية وقائية. وفي هذا السياق، تضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في تقديم المشورة والتوجيه والدعم لجهود الأمم المتحدة من أجل منع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن الدوليين.

ختاما، نود أن نشدد على أنه في مواجهة التوترات الجغرافية السياسية المتصاعدة، يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تواصل النهوض بالتنسيق والتعاون فيما بينها. فتعزيز الاستخدام الكامل للأدوات والآليات الدبلوماسية المبينة في ميثاق الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات وحلها بطريقة سلمية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر لمقدمي الإحاطات، وكيلا الأمين العام ديكارلو والسفير فرانسوا دانيز والسيد ويليامز والسيدة باغوان رولز على إحاطاتهم اليوم.

في عام 2014، قادت المملكة المتحدة عملية وضع قرار مجلس الأمن 2171 (2014). وقد أكد ذلك القرار، المتخذ بالإجماع، على الضرورات الأخلاقية والسياسية والإنسانية والمزايا الاقتصادية لمنع

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشيد بالرئاسة اليابانية على عقد هذه الجلسة المهمة اليوم. ونشكر وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو. ونشكر أيضا رئيس لجنة بناء السلام، سعادة السفير سيرجيو فرانسوا دانيز. ونعرب عن امتناننا للسيد أبيودون ويليامز والسيدة شارون باغوان رولز على إحاطتهما المتبصرتين.

وأي الرأي القائل إن الدبلوماسية الوقائية ينبغي أن تكون في صميم التفاعلات الحالية بين الدول والشعوب. ونشهد توترات جغرافية سياسية شديدة في جميع أنحاء العالم تختبر على نحو متزايد الحدود المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي بأن تسوي جميع الدول الأعضاء خلافاتها بالوسائل السلمية. لقد اتسمت النزاعات الأخيرة على نحو بارز بالسعي نحو الحلول العسكرية حتى في الحالات التي لم يُستفد فيها الحوار والمفاوضات أو لم تكن هناك حتى محاولة لإجرائهما. ونتيجة لذلك، يدفع المدنيون، ومعظمهم من الأطفال والنساء، ثمنا باهظا. وعلاوة على ذلك، تشكل الجهات من غير الدول تحديا هائلا في كل مكان في العالم، مما يصعب تسوية النزاعات على نحو متزايد.

وبما أننا نواجه تلك التحديات العالمية، فإننا مدعوون إلى توحيد جهودنا الجماعية بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات قبل اندلاعها. وينبغي أن يسترشد عملنا التعاوني في كل وقت بمنع نشوب النزاعات. ونعتقد أن من الضروري أن نقوم بالمزيد من العمل لزيادة استخدام الدبلوماسية الوقائية إلى أقصى حد. وبالنظر إلى الوراثة، يمكن استخلاص دروس هامة من بعض النزاعات المدمرة التي كان من الممكن تجنبها، لو أن الدبلوماسية الوقائية كانت الأداة المفضلة في العلاقات بين الدول أو داخلها.

ونود أن نشدد على أهمية المسؤولية الوطنية في منع نشوب النزاعات. ومن واجب كل دولة أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع

الوطنية على منع نشوب النزاعات - وكلاهما تفخر المملكة المتحدة بدعمه.

أخيراً، يمكننا تمكين الهيكل الدولي الأوسع نطاقاً بوصفه رقيقاً في منع نشوب النزاعات من خلال العمل على تعميق الشراكات والنهوض بالنهج المتكاملة. وينبغي أن نصر على تطبيق سياسة الأمين العام بشأن التقييم والتخطيط المتكاملين في بيئات بعثات الأمم المتحدة. وينبغي أن نسعى إلى توثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية وينبغي أن نواصل تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في البلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف. تلك الشراكة التي تنتج بشكل متزايد ثماراً للسلام، من غامبيا إلى الصومال وما وراء ذلك.

ويمثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 فرصاً لتنشيط جهودنا الجماعية لمنع نشوب النزاعات. فلنغتتم هذه الفرص.

السيد هيونوو تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو ورئيس لجنة بناء السلام، السفير سيرجيو فرانسو دانيز، والسيد ويليامز والسيدة باغوان رولز على إحاطاتهم الثاقبة اليوم.

تؤيد جمهورية كوريا البيان الذي ستدلي به غواتيمالا باسم تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات. وأود الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفقتنا الوطنية.

يواجه العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ تأسيس الأمم المتحدة، حيث يعيش بليوناً شخصاً - أي ربع البشرية - في مناطق متضررة من النزاعات. وتأتي هذه الجلسة في وقت حرج لضمان عدم تهميش الجهود الرامية إلى منع نشوب وتكرار النزاعات في الوقت الذي ينهمك فيه مجلس الأمن في معالجة النزاعات المتعددة الجارية. وسعياً لتعزيز الدبلوماسية الوقائية، أود أن أسلط الضوء على ما يلي.

أولاً، إن المؤسسات القادرة على الصمود هي الأساس الذي يقوم عليه منع نشوب النزاعات، مع كون الشمول حجر الزاوية فيها. فشمول

نشوب النزاعات. ودعا إلى تكثيف الجهود لمنع نشوب النزاعات، بالاعتماد على مجموعة من الأدوات. وبعد مرور عشر سنوات، أصبحت هذه الدعوة أكثر أهمية. ولذلك، فإن المملكة المتحدة ممتنة لليابان لعقد مناقشة اليوم.

وسأطرح ثلاث نقاط حول الكيفية التي يمكن بها للمجلس والهيكل الدولي الأوسع نطاقاً تعزيز منع نشوب النزاعات بشكل أفضل وتمكين جميع الجهات الفاعلة.

أولاً، يمكننا أن نفعل المزيد لتمكين المرأة بوصفها عاملاً من عوامل السلام. فالمساواة بين الجنسين مؤشر قوي للسلام المستدام، وتكون عمليات السلام أكثر ديمومة عندما تجلس المرأة إلى طاولة المفاوضات. ويمكن للمجلس أن يكون أكثر قوة في الدعوة إلى إشراك المرأة بشكل كامل ومتساوٍ وآمن وهادف في عمليات السلام والتنمية والوساطة وصنع القرار. ونحن بحاجة إلى أن نفعل ذلك، من أفغانستان إلى السودان، وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن نواصل السعي إلى زيادة نسبة النساء في صفوف حفظة السلام وبناءة السلام.

ثانياً، يمكننا أن نساعد في كفالة أن تكون هناك مسؤولية وطنية واسعة وشاملة للجميع عن منع نشوب النزاعات وبناء السلام. فالسلام لا ينمو عضوياً. وإنما يحتاج إلى رعاية، وهناك حاجة عالمية إلى ذلك. أجل، تقع هذه المسؤولية الأساسية على عاتق الدول، ولكن الأدلة تُظهر أن الجهود الشاملة للجميع التي تقودها الدول وذات الجذور المحلية تحقق نتائج أكثر استدامة. وغالباً ما يكون بناء السلام الشباب في أفضل وضع لكسر حلقة العنف في المجتمعات المحلية - وهو مبدأ نطبقه على استراتيجياتنا التي نتبعها في المملكة المتحدة للحد من العنف. ولذلك، يمكن للمجلس أن يلقي بثقله وراء العمليات الوطنية الشاملة للجميع لبناء السلام والحفاظ عليه، كما فعلنا في كولومبيا. ووسعنا تمكين لجنة بناء السلام من الاضطلاع بدورها كمُنبر لتعبئة الدعم السياسي والمالي ويمكننا أن نناصر صندوق بناء السلام والبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام المعني ببناء القدرات

وينبغي تكييفها مع السياق المحلي والإقليمي من أجل التصدي بفعالية للأسباب الجذرية ومضاعفات المخاطر الجديدة، مثل تغير المناخ.

وقد أوصت الخطة الجديدة للسلام بإنشاء آلية داخل لجنة بناء السلام لدعم جهود الوقاية الوطنية والإقليمية. ويمكن لمجلس الأمن، من جانبه، أن يعزز هذه الآلية من خلال تقديم الدعم السياسي للجنة بناء السلام وتكليف البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام بدعم تطوير وتنفيذ جهود الوقاية الوطنية والإقليمية.

في هذه اللحظة الحاسمة، وقبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025، ينبغي أن نواصل صقل استراتيجياتنا للحفاظ على السلام. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها، الذي تؤكد الزيادة الكبيرة في مساهماتنا المالية في صندوق بناء السلام، لدعم الجهود الجماعية المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه الجلسة. يكتسي هذا الموضوع أهمية أكبر في ضوء خطة الأمين العام الجديدة للسلام التي نؤيدها. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات، وكيالة الأمين العام ديكارلو؛ والسفير سيرجيو فرانسو دانيزي، رئيس لجنة بناء السلام؛ كما أشكر الممثلين من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، البروفيسور ويليامز والسيدة باغوان رولز، على التوالي. وأشكرهم على أفكارهم الثاقبة.

إن منع نشوب النزاعات أكثر فعالية بكثير من حيث التكلفة من الاستجابة لها ولعواقبها. وفي حين نشهد أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ الحرب العالمية الثانية، حان الوقت لوضع منع نشوب النزاعات وبناء السلام في مقدمة أولوياتنا.

يمكن تجنب العديد من النزاعات بالامتثال للصارم للقانون الدولي. وبيدأ ذلك بنا. فنحن، أعضاء مجلس الأمن، تقع على عاتقنا مسؤولية أن نكون قدوة يحتذى بها. يجب علينا التقيد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتعين علينا أيضاً الاستجابة فوراً لحالات الأزمات

عملية السلام للجميع يزيد من فرص النجاح. وتبين دراسات متعددة أن اتفاقات السلام التي تشمل النساء تزيد احتمالات استمرارها لمدة 15 عاماً على الأقل بنسبة 35 في المائة تقريباً. ومن أجل ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة في منع نشوب النزاعات وفي عمليات السلام، ينبغي تزويد النساء العاملات في بناء السلام والناشطات في مجال حقوق الإنسان بالموارد وسبل الحماية اللازمة. وتلتزم جمهورية كوريا بدعم مشاركة المرأة في عملية السلام من خلال صندوق العمل بشأن المرأة والسلام الذي أطلقناه مؤخراً ومؤتمرنا السنوي الذي يوفر منبراً عالمياً للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ثانياً، إن عمليات الانتقال المخطط لها جيداً أساسية لمنع تكرار النزاعات. وينبغي أن نكفل حماية المكاسب التي تحققت خلال عمليات الأمم المتحدة للسلام وأن يسير البلد المضيف على الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة. وينبغي التخطيط لعمليات الانتقال قبل وقت كافٍ من الخفض التدريجي من أجل صياغة خطط تستند إلى مدى تأهب البلد المضيف وقدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية ووكالاتها. وينبغي لنا أيضاً أن نستخلص الدروس المستفادة من أفضل الممارسات، مثل تلك التي استخدمت خلال الفترة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وعندما ناقش مجلس الأمن ذلك الانسحاب، ساهمت لجنة بناء السلام في خطة بناء السلام التي وضعها الأمين العام بناء على طلب المجلس، وذلك بتحديد المصادر المحتملة لعدم الاستقرار واقتراح تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبنك الدولي. وينبغي للمجلس الاستفادة من الدور التكميلي للجنة بناء السلام في العمليات الانتقالية من خلال الاستمرار في طلب الآراء الاستشارية عند النظر في تجديد الولايات والعمل بشكل وثيق مع اللجنة قبل الانسحاب. وسيكفل ذلك استمرار الدعم السياسي والمالي بعد رحيل عمليات السلام.

أخيراً، ينبغي أن نعزز دعمنا لاستراتيجيات الوقاية الوطنية والإقليمية. إن منع نشوب النزاعات هو عملية يملك البلد زمامها بطابعها

والإعلامي، يريدون السلام وحياة طبيعية كريمة ومستقبلا يسوده السلام والأمان لأطفالهم. وينبغي أن يُسح لهم مجال لعرض أفكارهم وتزويدهم بالطاقة لمواصلة الدعوة من أجل السلام.

ولهذا السبب استضاف وزير بلدي في ليوبليانا، في 8 آذار/مارس، اليوم الدولي للمرأة، نساء إسرائيليات وفلسطينيات، وممثلات عن منطمتين غير حكوميتين شقيقتين تدعان إلى حل سياسي من أجل سلام شامل للجميع ومستدام وعادل. وتمثل هؤلاء النساء، كما كانت النساء مرات عديدة عبر التاريخ، بصيص أمل من أجل إحداث تغيير إيجابي، وبصيص أمل من أجل السلام. وعلى أساس هذا الأمل، سواصل السعي من أجل السلام في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية. وأشكر أيضا الأمين العام ومقدي الإحاطات على عروضهم.

وأود أن أشدد اليوم على ثلاث رسائل.

أولاً، إن الخطة الجديدة للسلام التي اقترحتها الأمين العام تتيح لنا فرصة لتجديد التزامنا الجماعي بمنع نشوب النزاعات. والرؤية المطروحة، التي نؤيدها، تجمع بين منع نشوب النزاعات والاستجابة للالتزامات وبناء السلام. لقد أسهمت فرنسا في وضع هذه الاستراتيجية وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستفادة منها. غير أنه لا يمكن أن يكون منع نشوب النزاعات وبناء السلام ردا موحدا على الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وتقع على عاتقنا مسؤولية التصدي للالتزامات عند نشوبها، وهو أيضا سبب وجود المجلس.

وثانياً، يجب تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع ظهورها وتكرارها. ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى للحالات التي قد تشكل تهديدات للسلام والأمن الدوليين بدعم الدبلوماسية الوقائية وقدرات الوساطة.

وتساعد عمليات حفظ السلام على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ولا تقتصر على دعم إعادة بسط سلطة الدولة على أراضيها،

عند اندلاعها، فضلا عن استطلاع الأفق للكشف عن النزاعات الناشئة. ويكون مجلس الأمن أقوى عندما يكون متحدا. إن الوحدة يمكن أن تساعد في منع نشوب النزاعات، ويمكن أن تنقذ أرواحا.

ثانياً، ينبغي أن تكون الجهود المبذولة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني متكاملة ويعزز بعضها بعضا. وينبغي أن تكون استراتيجيات المنع الوطنية، على النحو المقترح في الخطة الجديدة للسلام، شاملة وأن تتبع نهجا كليا. وينبغي أن تعالج جميع الأسباب الجذرية للنزاع والعنف في مجتمع ما ودوافعهما. ويعني المنع الفعال توفير فرص متكافئة، والحد من عدم المساواة والفقر، وضمان احترام سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان برمتها، وتعزيز مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة، والتصدي لأوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين، والقيام بذلك بطريقة مراعية للمناخ.

واليوم لا يمكن معالجة أي أزمة أو نزاع في العالم بفعالية من دون إشراك الجميع. ومن أنجع الطرق لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع على نحو مستدام التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

وتتأثر النساء والشباب بالنزاعات بشكل خاص، سواء كانوا مدنيين في المناطق المتأثرة مباشرة، كما هو في حالة اللاجئين والنازحين داخليا، أو كانوا مستهدفين بشكل مباشر. لكن يمكنهم أيضا أن يسهموا إسهاما كبيرا في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي بناء السلام على المدى الطويل.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أيضا تعزيز قدرتها على توفير الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة للبلدان المعرضة للنزاعات على الموارد الطبيعية أو النزاعات المتصلة بالقضايا البيئية. كما يمكن لمنظمات دولية أخرى، مثل المنظمة الدولية للهجرة، أن تسهم في هذه الجهود بأدواتها المبتكرة.

وفي سياق أحد أشد النزاعات فتكا التي تدور رحاها اليوم، على حد تعبير وزير بلدي، فإن معظم الناس - خلف المشهد السياسي

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أبدأ بشكر اليابان على تنظيم هذه الجلسة المهمة وعلى التركيز على المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو، والسفير فرانسوا دانيزي، رئيس لجنة بناء السلام، وكذلك البروفيسور ويليامز والسيدة باغوان رولز، على الرؤى المهمة والقيمة التي عرضوها على المجلس اليوم.

وأمام تزايد عدد الأزمات، يجب أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دورا استباقيا في منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ومن هذه الأسباب الجذرية أزمة المناخ والتمييز الهيكلي وأوجه عدم المساواة بين الجنسين.

ولا تزال العسكرة وانتشار الأسلحة غير المشروعة تتصاعد. ويؤدي تقلص الحيز المدني وضعف سيادة القانون إلى تقاوم الأزمات الإنسانية والصدمات الاقتصادية. ولمنع نشوب النزاعات بفعالية في هذه السياقات، يتعين فهم الديناميات الجنسانية لأسباب النزاعات وعواقبها.

وتؤيد مالطة اتباع نهج كلي إزاء منع نشوب النزاعات وبناء السلام، نهج يعزز فيه الأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بعضها بعضا. يمكن أن يكون الاستثمار في البشر من خلال التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة ومهارات القراءة والكتابة تحويليا في بناء مجتمعات أكثر سلاما وعدلا واستدامة وشمولا للجميع. ويجب أن يكون تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين محورين في نهج منع نشوب النزاعات. ولا يمكن لأي مجتمع أن ينعم بالسلام من دون إدماج رفاه النساء والشباب واستيعابهم وحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية.

وتماشيا مع توصيات الأمين العام الواردة في الخطة الجديدة للسلام، تؤيد اتخاذ إجراءات ملموسة لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وأمنة في جميع مراحل ومستويات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ومن خلال الاستثمار في الإصلاحات الدستورية والقضائية والتشريعية والانتخابية المراعية للمنظور الجنساني، يمكننا

بل والإدارة السليمة للموارد الطبيعية ومكافحة الاتجار. ولم يكن حفظ السلام بهذه الأهمية في أي وقت مضى لتهيئة المجال اللازم للتسوية السياسية الدائمة للنزاعات، وبالتالي منع تكرارها. ولا بد من الدفاع عن شرعية الأمم المتحدة في وقت يتسع فيه نطاق وجود المرتزقة، تحدياً لمبادئ المنظمة وقيمها.

ولعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أهمية بالغة في منع نشوب النزاعات ويجب أن تتضافر جهودها من أجل التعجيل بالتنمية المستدامة في خدمة السكان وبناء مؤسسات فعالة. ويجب أن تكون الاستجابة للسكان المتضررين من الأزمات الإنسانية أولوية أيضا.

وقد أثبتت لجنة بناء السلام قدرتها على الجمع بين الدول والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة الإقليمية وتشجيع الحوار فيما بينها. ويجب أن تنفذ اللجنة ولايتها تنفيذاً كاملاً بدعم السياقات الانتقالية والاستعدادات لانسحاب عمليات حفظ السلام.

وأخيراً، فإن مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة في منع نشوب النزاعات وصنع السلام توسع آفاق تحقيق السلام الدائم. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك. وينطبق ذلك بشكل خاص على كولومبيا، حيث تؤدي المفاوضات وعضوات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في جميع مراحل عملية السلام ومفاوضاتها ومحادثاتها. ونرى ذلك أيضا في الفلبين، حيث يتصدر الشباب المحادثات وحملات التوعية التي تعزز التعايش السلمي.

وإضافة إلى ذلك، يسرنا أن يُدعى عدد متزايد من النساء كل شهر للإدلاء بشهادتهن عن دورهن ولتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن.

ومن الأهمية بمكان دعم الإجراءات التي تصب في صالح حقوق النساء والفتيات، قبل النزاع وأثناءه وبعده. وفي هذا الصدد، تعهد بلدي مؤخرا بزيادة تمويله للمنظمات النسائية في جميع أنحاء العالم زيادة كبيرة. وستواصل فرنسا اتباع دبلوماسية نسوية فاعلة وتنفيذ خطة المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطته المتعلقة بالشباب والسلام والأمن بشكل ملموس.

للاهتمام بحماية المرأة وإشراك الشباب فيما يتعلق بالتوظيف والتمويل والأمن والأولويات التشغيلية. إن تكلفة النزاع تفوق بكثير الاستثمارات في تدابير المنع وبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الومضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد دقيقتين ونصف.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية تشيكيا.

السيد ليبافسكي (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد اليابان على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة المهمة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، وأشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

يتطلب المنع الفعال لنشوب النزاعات التزاما وتعاونًا طويلي الأجل من الحكومات والهيئات الإقليمية والدولية. وبغية معالجة الأسباب الجذرية للتوترات وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود، يجب أن نربط بين الأمن وحقوق الإنسان وأولويات التنمية المستدامة. يجب علينا أيضا تمكين جميع الأصوات في خطاب الأمن العالمي، بما في ذلك النساء والشباب. وتلك الفئات هي الأكثر ضعفا في النزاعات. ومن المحزن أننا رأينا مرارا وتكرارا مجلس الأمن يكافح من أجل منع نشوب النزاعات في العالم بشكل فعال. إن روسيا، وهي عضو دائم في المجلس، بحربها المدمرة ضد أوكرانيا، تنتهك بشكل صارخ جوهر غرض الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها: صون السلام. كما أنه يعرض للخطر مصداقية نظام الأمن الجماعي برمته المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد تشيكيا أن مجلس الأمن بعد إصلاحه وجعله أكثر تمثيلا قد يكون بالتالي مجهزا بشكل أفضل للتصدي للآزمات المتعددة التي لم يسبق لها مثل اليوم، بما في ذلك عن طريق الاستخدام الأفضل لأدوات المنع المتاحة له بالفعل.

ونرى أيضا أن من الضروري تطبيق نهج أشمل من خلال التنسيق على نطاق المنظمة على نطاق الأمم المتحدة. ونشجع على

أن نساعد في التغلب على العقبات التي تعترض مشاركة المرأة وغيرها من أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين. ونؤيد كذلك دعوة الخطة إلى وضع استراتيجيات وقائية وطنية توفر تمويلا يمكن التنبؤ به للمنظمات النسائية لبناء السلام وتعطي الأولوية لمنع العنف الجنسي والجنساني.

وتدعو مالطة باستمرار إلى اتباع نهج يشمل المنظومة بأكملها لتعزيز جهود بناء السلام هذه. ونرحب بدور لجنة بناء السلام في المجالات المتداخلة، بما في ذلك حقوق الإنسان، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وعندما يشارك الشباب في جهود بناء السلام، تصبح عمليات السلام أنجح. وندعو أيضا إلى زيادة الاستثمار في بناء السلام الذي يقوده الشباب وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب في لجنة بناء السلام. ونؤيد تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ولدينا فرص لزيادة تعزيز ذلك التعاون في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025.

ولجنة بناء السلام في وضع جيد، من خلال تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يمكنها من اكتشاف التهديدات الناشئة وعلامات الإنذار المبكر، التي يمكن أن تنقلها إلى المجلس. ومن شأن ذلك التنسيق المعزز أن يحسن قدرتنا على تحديد الأسباب الجذرية للنزاع وتمكين المجتمعات المحلية بتزويدها بالأدوات اللازمة للتخفيف من حدة التهديدات. ويجب علينا أيضا أن نكفل مشاركة اللجنة بشكل منهجي مع المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والشباب. ويجب أن يقرن ذلك بالتزام حقيقي بكفالة الدعم الكافي والتمويل المستدام لأنشطة بناء السلام. وفي هذا السياق، نشير إلى قرار الجمعية العامة 305/76 بشأن "تمويل بناء السلام"، الذي يعترف بالحاجة الماسة إلى التمويل المستدام لجهود بناء السلام بصورة كافية ويمكن التنبؤ بها.

وختامًا، فإن هذه الاستثمارات تكتسي أهمية كبيرة في سياق عمليات سحب البعثات ومراحلها الانتقالية. ويجب إيلاء الأولوية

أولاً، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات واستدامة السلام، فإن المساواة بين الجنسين أمر حاسم. إن حماية حقوق الإنسان للجميع وتعزيزها أمر أساسي لمعالجة أوجه عدم المساواة التي توجع النزاعات. ونردد ما قاله الأمين العام في بيانه المؤرخ 8 آذار/مارس وهو أن حقوق المرأة طريق مجرّب نحو مجتمعات عادلة وسلمية ومزدهرة - إنه جيد لنا جميعاً. ويجب أن نتاح للنساء بكامل تنوعهن إمكانية الوصول إلى صنع القرار، ويجب أن نولي اهتماماً خاصاً لمشاركة الشباب. وفي كثير من الأحيان، تستبعد الشباب بشكل غير متناسب من القرارات المتعلقة بالمسائل التي تؤثر عليهن. ومن الناحية العملية، ينبغي للمؤسسات الوطنية أن تزيل الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام وأن تعززها. وينبغي لها أن تعزز إمكانية لجوء الجميع إلى العدالة وأن تمنع العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وتماشياً مع توصيات الأمين العام الواردة في الخطة الجديدة للسلام، نشجع على وضع استراتيجيات إقليمية ووطنية لمنع. ويجب أن تكون حقوق الإنسان في صميمها.

ثانياً، لا نبالغ مهما أكدنا على أهمية المبادرات المحلية والمجتمعية كجزء من الهياكل الأساسية للسلام. وفي ذلك الصدد، يمكن للمجلس أن يفعل المزيد لدعم دور المساعي الحميدة للأمين العام وتعزيز دور المستشارين للشؤون الجنسانية.

ويمكن للمجلس أيضاً أن يفعل المزيد عندما يتعلق الأمر بالتأكد من تكليف عمليات السلام وتجهيزها وتدريبها لتعزيز الشراكات الهادفة مع المجتمعات المحلية وإدراج وجهات نظر النساء والشباب والمجتمع المدني المحلي. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام، وصندوق بناء السلام من بين الآليات الأساسية في هذا الصدد.

ثالثاً، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق جهودها لمنع نشوب النزاعات وإدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن ضمن تلك الجهود. وينبغي

توثيق التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام في توقع نشوب النزاعات. ويمكن الاستفادة على نحو أفضل من آليات هيكل حقوق الإنسان في رصد انتهاكات حقوق الإنسان؛ خاصة عندما تكون هذه الانتهاكات واسعة النطاق ومنهجية، يمكن أن تكون بمثابة مؤشر على زيادة خطر النزاع. ونؤيد أيضاً التأكيد على زيادة التركيز على المنع على الصعيدين الوطني والإقليمي، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في خطته الجديدة للسلام. واستراتيجيات المنع التي تقودها البلدان أساسية لبناء وصون السلم والأمن، شأنها في ذلك شأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في تعزيز الثقة والحوار.

يجب أن يكون لجميع المساعي السياسية ومساعي السلام والأمن استراتيجيات لتعزيز التحالفات مع المجتمع المدني وكفالة المشاركة والقيادة الكاملة والمنصفة والمؤثرة للمرأة، إلى جانب إشراك الشباب والمجتمعات المهمشة. ومن الأهمية بمكان الدعوة إلى تهيئة مناخ آمن وداعم لبانيات السلام ورائدات حقوق الإنسان والناشطات والصحفيات ومؤيدات المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف أن تشيكا تدعو الاتحاد الروسي إلى الإفراج الفوري عن الصحفية المسجونة ألسو كورماشيفا.

وأمل أن تساعدنا هذه المناقشة على إعادة الالتزام بتعددية الأطراف والمبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون الحكومة الرقمية والمساواة بين الجنسين في الدانمرك.

السيدة بجيري (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

وتشيد بوفد اليابان على التزامه المستمر بإعطاء الأولوية للمنح وإدراج بناء السلام في جدول أعمال مجلس الأمن، ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم المتبصرة.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط رئيسية.

لدعم وتعزيز مبادرات السلام والاستقرار والأمن في المنطقة وخارجها، بغية القضاء على الإرهاب وانعدام الثقة وغير ذلك من الظروف التي تولد الصراع.

وما زلنا نشارك بنشاط في المبادرات الإقليمية، ولا سيما المبادرات المتخذة في إطار الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومشاركتنا تقوم على القيم الأساسية لتعددية الأطراف. وكمجتمع دولي، يجب أن نكون ثابتين في تصميمنا على دعم الحوار والحل السلمي للنزاعات أينما وقعت في جميع أنحاء العالم.

إن بناء السلام والمرأة والأمن والتنمية عناصر مترابطة ترابطا لا ينفصم. ولا تزال أوغندا ملتزمة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على النحو الوارد في القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة. وتقوم حكومة أوغندا حاليا بتنفيذ خطة عملها الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة من 2021 إلى 2025. وهذه الخطة الوطنية واحدة من أولى الخطط عالية التأثير في العالم لمعالجة قضايا المرأة والسلام والأمن فيما يتعلق بتغير المناخ ونقشي الأوبئة الصحية. والهدف العام لخطة العمل هو تعزيز السلام والأمن المستدامين من خلال المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام والتنمية. وتشمل مجالات نتائج الخطة تعزيز الآلية المؤسسية وآلية التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن على جميع المستويات.

وخلال حرب العقدين التي شنها جيش الرب للمقاومة في أوغندا، خاطرنا بأرواحنا كنساء لإقناع المقاتلين وأبنائهم وبناتهم بالمغادرة وإنهاء التمرد. ومن خلال تحالف معني بالمرأة والسلام والأمن، كفلت المساهمة المقدمة في عملية التحول في مرحلة ما بعد الصراع من خلال فرقة العمل الوطنية المعنية بالمرأة وضع خطة للسلام والإنعاش والتنمية تستجيب للمنظور الجنساني، وكانت خطة حاسمة في إعادة بناء الأوضاع الطبيعية وكفالة السلام وتعزيز التنمية.

وفي الختام، نود أن نتقدم بالتوصيات التالية.

إن المشاركة الهادفة للنساء والشباب أمر بالغ الأهمية في كل مبادرة لبناء السلام. والمشاركة النشطة للمجتمع في بلد أو منطقة معينة

للمجلس أن يستخدم على نحو أكثر انتظاما أدوات منع نشوب النزاعات، مثل مسح الأفق، وإحاطات التوعية بالحالات، والاستجابة المبكرة. ويجب أن يكون التحليل الذي تقوم عليه هذه الأدوات مستجيبا للنوع الاجتماعي والعمر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يعزز علاقته مع لجنة بناء السلام بتنظيم إحاطات إعلامية مشتركة وطلب مشورة اللجنة وتوصياتها والاستفادة منها بشكل موضوعي.

كما نشجع مجلس الأمن على أن يجعل التقرير الثالث المقبل للأمم العام عن الشباب والسلام والأمن موضوعا لمناقشة مفتوحة.

وتقترب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها، كما تقترب الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن من الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. ونستعد أيضا لاستعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام، الذي يُحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه. وقد بذلت جهود هامة، ولكن يجب أن نعمل المزيد - معا. ونحن، بلدان الشمال الأوروبي، دعاة منذ أمد بعيد لإعطاء الأولوية للوقاية، وتعزيز مشاركة الشباب في بناء السلام، ووضع المرأة في المقدمة والوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية في أوغندا.

السيدة أمونغي (أوغندا) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأشكر حكومة اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن "تعزيز منع نشوب النزاعات - تمكين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب" في إطار بند جدول الأعمال "بناء السلام واستدامة السلام". ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم وفد أوغندا.

إن السلام والأمن أساسيان وحاسمان في تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، نحتاج إلى التفكير في الغرض الأصلي للأمم المتحدة والعمل على حل النزاعات التي هي من صنع الإنسان وانعدام الأمن على المستوى العالمي من خلال التعاون والدبلوماسية والوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، واصلت أوغندا العمل مع جميع الشركاء الإقليميين

واسمحوا لي أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولاً، من شأن منع نشوب النزاعات أن يستفيد بشكل كبير من زيادة التكامل مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة بكل تنوعها في صنع القرار أمر حاسم لنجاح استراتيجيات منع نشوب النزاعات. وبعد مرور 25 عاماً تقريباً على اتخاذ القرار 1325 (2000)، لا تزال هناك بالفعل حاجة ملحة إلى تكثيف جهودنا لضمان أن يكون للمرأة مقعد على جميع الطاولة - والقيام بذلك ليس باتخاذ مبادرات لتمكين النساء والفتيات فحسب، ولكن أيضاً بإزالة جميع الحواجز الهيكلية والنظامية التي تحول دون تحقيق ذلك. ولا يمكن أن ينجح منع نشوب النزاعات إلا إذا أدركنا عمق تأثير المعايير الجنسانية والعلاقات بين الجنسين وأوجه عدم المساواة بين الجنسين.

ونحن بحاجة إلى إدماج نوع الجنس كفئة من فئات التحليل واستخدام استراتيجيات للإنذار المبكر وحل الصراعات بقيادة نساء مستنيرات.

ثانياً، لا يمكن المبالغة في أهمية إشراك الشباب في منع نشوب الصراعات. هذا يضمن الشرعية والملكية المحلية والاندماج. وينبغي أن يكون الناس والمجتمعات المحلية في سدة القيادة عند تحديد احتياجاتهم وإيجاد الحلول لقضاياهم، إذ توجد صلة واضحة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن المشاركة العادلة للشابات والشبان أمر في غاية الأهمية لبناء مجتمع متوازن وقادر على الصمود، وبالتالي يسهم في منع نشوب الصراعات.

لذلك، ترحب بلدان بنلوكس، ملكة هولندا ولكسمبرغ وبلدي، بلجيكا، بإدراج خطة الشباب والسلام والأمن في برنامج الأمين العام الجديد للسلام. ومن أجل اتباع نهج شامل، من الضروري للغاية أيضاً تعزيز تنفيذ خطة الشباب والسلام والأمن من خلال المشاركة المجدية للشباب والمنظمات التي يقودها الشباب في منع نشوب الصراعات والوساطة وبناء السلام. ويشمل ذلك أيضاً وضع تدابير ملموسة لمعالجة فجوات التمويل الراهنة الخاصة بالمبادرات التي يقودها الشباب.

تزيد من احترام الناس لذاتهم، وتعبي طاقاتهم الاجتماعية وتساعدهم على تشكيل مصيرهم الاجتماعي والاقتصادي. وصوت الشباب - أكبر شريحة من سكاننا - أمر بالغ الأهمية للسلام المستدام. وقد بينت التجربة الأوغندية أن ملكية عملية بناء السلام والسيطرة عليها لا تتطلب نهجاً تصاعدياً فحسب، بل تتطلب أيضاً المشاركة والمراقبة والقدرة الإدارية من القمة إلى القاعدة والمهارات التقنية للانضباط التنظيمي من أجل استدامتها والاستفادة المثلى من الموارد الشحيحة.

وثمة حاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نظم الإنذار المبكر، وعمليات بناء السلام وتسوية النزاعات وبرامج الإنعاش والتعمير، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وهناك حاجة أيضاً إلى تنفيذ تدخلات تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة كوسيلة لزيادة قدرتها التفاوضية في البيئات المحلية وتعزيز الاعتماد على الذات كوسيلة لتعزيز السلام في المنزل.

وأخيراً، أود أن أذكر أن أوغندا طرف في عدد من الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بميثاق منطقة البحيرات الكبرى بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وبروتوكول المتعلق بمنع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة المساواة بين الجنسين والتنوع في لكسمبرغ.

السيدة باكس (لكسمبرغ) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم بلدان بنيلوكس - مملكة بلجيكا ومملكة هولندا وبلدي، دوقية لكسمبرغ الكبرى.

شكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، في وقت يجتمع فيه العديد من النساء والشباب من بلدان من جميع أنحاء العالم هنا في نيويورك من أجل لجنة وضع المرأة.

ومهما يكن من أمر، لتفادي نشوب الصراعات في المقام الأول، ينبغي أن نضع آليات معينة تدعمنا في صون السلم والأمن. وفي معرض الكلام عن ذلك، فإن منطقة المحيط الهادئ، باعتماد قادة المحيط الهادئ لإعلان بنك إنكلترا في عام 2018، واستراتيجية عام 2050 لقارة المحيط الهادئ الزرقاء، تؤكد من جديد التزامها بتعزيز السلام والأمن. وتستند هذه الوثائق إلى الحكم الصالح واحترام حقوق السكان الأصليين وقيمهم الثقافية. من المهم جدا أن نواصل الحوار مع إشراك جميع قطاعات المجتمع في هذه العملية، مثل النساء والفتيات، والمنظمات الدينية، والأشخاص ذوي الإعاقة.

تدعم سياسة تونغا الوطنية تمكين المرأة والشؤون الجنسانية، فضلا عن منهاج عمل المحيط الهادئ بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، ويمكن تحقيق تلك الأهداف بتهيئة بيئة تمكينية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج والخدمات الحكومية. ونسعى أيضا إلى القيام بذلك في مجال أزمة المناخ، التي غالبا ما تكون فيها النساء والأطفال هم الأضعف وعرضة للضرر. لذلك، ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بينما لا تزال لدينا الفرصة لدرء هذا الخطر الداهم. وبناء على ذلك، نشدد على ضرورة تعيين ممثل خاص للأمن العام معني بالمناخ والأمن ونشر موظفين متفرغين، مثل مستشاري الأمن المناخي.

نعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتيحت في مناقشة اليوم المفتوحة لإبراز التحديات التي نواجهها، والتي نعتقد أنها ستساعد مجلس الأمن في دوره الحيوي المتمثل في منع نشوب الصراعات وتكرارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية في ناميبيا.

السيدة سيوكا (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أهنيء اليابان على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. بالمثل، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على حسن توقيت مناقشة اليوم المفتوحة، التي تتزامن مع دورة العام بشأن لجنة وضع المرأة، وهي أكبر تجمع سنوي للأمم المتحدة بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

أخيرا، ثمة حاجة إلى مزيد من الاهتمام بالأثر المدمر للصراع العنيف على الصحة العقلية للناس ورفاههم النفسي والاجتماعي.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن يضطلعوا بدور حاسم في دعم النهج الشامل لبلد ما. في السعي إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين من الأساسي التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وفي ضوء المفاوضات الجارية بشأن ميثاق المستقبل، الذي سيعتمد خلال مؤتمر قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر المقبل، تؤيد بلدان بنلوكس اضطلاع لجنة بناء السلام بدور أقوى وزيادة تعزيز وظيفتها الاستشارية لمجلس الأمن. ونقر تماما بأنه ينبغي تعزيز بناء السلام في الأمم المتحدة والتركيز على الوقاية. وسيتيح لنا مؤتمر قمة المستقبل واستعراض عام 2025 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام فرصا لتعزيز وتحديث مجموعة أدواتنا لمنع نشوب الصراعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير داخلية تونغا.

اللورد فايا (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيء اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأعرب عن تقديري لمقومي الإحاطات الإعلامية، بمن فيهم السيدة رولز من منطقة المحيط الهادئ.

يسرني أن أخطب مجلس الأمن بشأن أهمية منع نشوب الصراعات وتكرارها، بغية تحقيق عالم تصان فيه الكرامة الإنسانية لكل فرد ولا يتخلف فيه أحد عن الركب، وبالتحديد في سياق الدورة الثامنة والسنتين للجنة وضع المرأة، المنعقدة حاليا. ويتمشى بياننا مع البيان الذي سيدلي به ممثل فيجي بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

والواقع أن الصراعات المتعددة تزداد ترددا بسبب مضاعفات المخاطر مثل تغير المناخ، الذي أعلن قادة تونغا وبلدان أخرى في المحيط الهادئ أنه أكبر تهديد منفرد لأمن شعوبنا. وقد أدى التضخم العالمي، بوصفه أثرا سلبيا غير مباشر نتج عن تلك الصراعات، إلى إضعاف اقتصادنا الصغير والمفتوح الضعيف بالفعل وزاد من اتساع الفجوة في الأجور بين الجنسين.

النزاعات الركيزة الأساسية في نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. والسمة الغالبة للسياق السياسي الحالي هي النزاعات المتكررة والمعقدة والمطولة بشكل متزايد، على نحو يهدد حياة ما لا يُعد ولا يحصى من البشر ويقوض الأمن البشري. ويؤثر ذلك بشكل غير متناسب على النساء والشباب الذين يضطعون بدور أساسي في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم على الرغم من تمثيلهم الناقص.

وجاء اتخاذ القرار 1325 (2000) بالإجماع ليؤكد مجددا دور المرأة الحاسم في منع نشوب النزاعات والوساطة فيها وحلها. ومع ذلك، لا تزال المرأة مستبعدة بشكل منهجي من القيادة السياسية وعمليات السلام، على الرغم من الأدلة التي تثبت أننا حلقة وصل بالغة الأهمية في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها بفعالية. وعلاوة على ذلك، اعترف القرار 2250 (2015) لأول مرة بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، بوصفهم أطرافا فاعلة أساسية في نجاح واستدامة جهود حفظ السلام وبناء السلام. ومع ذلك، لا يزالون يُستبعدون، بدورهم، من عمليات صنع القرار وصنع السياسات.

من المعروف على نطاق واسع أن النساء يشكلن 50 في المائة من سكان العالم وأن عدد الشباب اليوم هو الأكبر في تاريخ البشرية. ومن الضروري كفالة قدرة الجميع على ممارسة حقوقهم ممارسة كاملة والمشاركة في صنع القرار والمساهمة في إصلاح القوانين والمؤسسات العامة في مجتمعاتهم. ومن الأدوات القوية للتغيير مراعاة التصورات والخبرات والقدرات المتنوعة للمرأة، بالإضافة إلى الرؤية النقدية والمبتكرة للشباب ورغبتهم في المساهمة بنشاط في حل التحديات العالمية الكبرى. فإشراكهم في جهود السلام ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل استراتيجية فعالة أيضا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

لقد بلغنا مرحلة حاسمة لم يعد فيها منع نشوب النزاعات مجرد طموح، بل أصبح ضرورة ملحة. وفي عالم تتداخل فيه التحديات، بات

تجري مناقشة اليوم المفتوحة إزاء خلفية عالم يسوده الاضطراب - عالم يكافح مع تحديات خطة التنمية التي خرجت عن مسارها، في عالم تستعر فيه الحروب، وعالم تكابد فيه النساء والفتيات مواجهة الجوع والفقر، ومعظمهن في سن الشباب.

وفي سعينا إلى تحقيق الأفضل لنساء العالم، يجب أن نلتزم التزاما حقيقيا بتعزيز منع نشوب الصراعات والعمل من أجل تحقيق سلام دائم، لأن السلام هو الأساس الذي تُبنى عليه التنمية. وبدون بيئة تدعم السلام والتنمية، ستُهمل خطتنا لتمكين المرأة. وندرك جميعا أننا تأخرنا كثيرا في سعينا لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع مناحي الحياة.

إن مجلس الأمن له دور أساسي يؤديه، وينبغي أن يتعاون مع لجنة بناء السلام والعناصر الأخرى لهيكل بناء السلام، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لدعم بناء السلام والإنفاذ. ولا يمكننا أن نرى تقدما ملموسا في خطة التنمية، بما في ذلك الالتزام بالتعجيل بتمكين المرأة، إلا عندما نعمل معا نحو تحقيق هدف مشترك يتمثل في تهيئة بيئة مؤاتية يزدهر فيها السلام المستدام.

وتقف ناميبيا بحزم في تعزيز منع نشوب الصراعات من خلال تنفيذنا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتواصل البناء على ذلك، ليس في سياقنا فحسب، بل في تقديم دعونا لتعزيز خطة الوقاية وبناء السلام. ونواصل ذلك المسعى بتقلدنا دورنا الحالي في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي نعتبره أحد إسهاماتنا المتواضعة في صون السلام والأمن الدوليين. ويرتكز التزامنا على إدراكنا أن الطريق نحو التنمية يسير جنبا إلى جنب مع مسار السلام. لذا، قبل أن نتمكن من تحقيق تنمية مجدية للفتيات والنساء في كل مكان، يجب أن ندعو إلى السلام في كل مكان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون المرأة في بنما.

السيدة هيريرا أراوس (بنما) (تكلمت بالإسبانية): قبل 23 عاما، ارتأى الأمين العام السابق كوفي عنان ضرورة جعل منع نشوب

تكون حليفا قويا للنساء والشباب في هذا المنتدى المتعدد الأطراف وأن تواصل دعم تنفيذ مبادرات لإعلاء أصوات النساء والشباب وتعزيز مشاركتهم في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن وتوليهم أدوارا قيادية فيها. وتؤكد بنما من جديد إيمانها الراسخ بالإمكانات التحويلية للنساء والشباب فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين وتوطيدهما، وكذلك في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسواصل العمل لمنح النساء والشباب صوتا ودورا قياديا في بناء السلام والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة تايلور جاي (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): من التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب الافتقار إلى التدريب على المهارات لتمكينهم من المشاركة في الوقاية بشكل فعال ومجد. وثمة أهمية أساسية للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن التي تلتزم بها كولومبيا في تعزيز نهج مشترك بين الأجيال وطويل الأجل يسهم في منع نشوب النزاعات السياسية المثيرة للانقسام وتجدد العنف.

وكانت كولومبيا أحد البلدان الثلاثة التي نظمت، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للشباب، المؤتمر العالمي الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الشاملة للشباب والذي ركز على أراضيها بشكل خاص، مما أدى إلى إطلاق خطة عملها الاستراتيجية الخمسية في عام 2022. وتتوخى تلك الوثيقة تنفيذ مبادرات لتعزيز قدرات الشباب في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة والتفاوض وغير ذلك من القدرات التقنية والمواضيعية من أجل زيادة جدوى مشاركتهم.

لقد خرجنا من تجربة بلدي في إبرام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في عام 2016 بعدد من العناصر التي أود أن أسلط الضوء عليها.

لقد كان اتفاقنا أول اتفاق في العالم يتضمن نهجا جنسانيا.

ويجب للنهج الشامل للجميع أيضا أن يهدف إلى تمكين النساء وإعلاء صوتهن بكل تنوعهن، وتمكينهن من العمل كعوامل للتغيير وتعزيز منع نشوب النزاعات.

التركيز على الصلة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية أكثر أهمية من أي وقت مضى بغية معالجة أوجه الضعف التي يواجهها الناس قبل الأزمات وأثناءها وبعدها بشكل متسق.

وفي هذا السياق، من الضروري تعزيز تعددية الأطراف وتوطيد التعاون الدولي. ومن الأهمية بمكان أن تعزز المؤسسات المالية الدولية دعمها للدول الأعضاء المتضررة من النزاعات والعنف، لا لمعالجة الأزمات وعواقبها المباشرة فحسب، بل لتعزيز التنمية المستدامة الطويلة الأجل أيضا من خلال إعطاء الأولوية للاستثمار في السلام.

إن التطورات الراهنة على الساحة الدولية شهادة واضحة على ضرورة تعزيز كفاءة مجلس الأمن وقدرته على العمل حتى يتمكن من الوفاء بمسؤوليته وولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن التصدي للمخاطر الناشئة التي كان يُنظر إليها تقليديا باعتبارها من اختصاص هيئات أخرى.

وعلى نفس المنوال، وبما أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من دون السلام، يمكن لمجلس الأمن أن يستفيد من منظورات مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ونتائج، وكذلك من توصيات منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتدعو الخطة الجديدة للسلام إلى اتباع نهج متعدد الأبعاد لمنع نشوب النزاعات وبناء أمن جماعي أقوى وإعطاء الأولوية للآليات الدبلوماسية لحل النزاعات.

ويحدد ميثاق الأمم المتحدة المبادئ الأساسية التي يجب الحفاظ عليها في عالم دائم التغيير. وتشكل المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب حافزين أساسيين للحفاظ على سلامة المبادئ المنصوص عليها فيه، وبالتالي تشجيع بناء عالم أكثر عدلا وإنصافا.

وبالنسبة لبنا، أصبح تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ركيزة أساسية لسياستنا الخارجية والتنمية البشرية المستدامة. ونسلم بأنه لا يمكن تحقيق المساواة والتنمية والسلام إلا إذا شاركت النساء والشباب مشاركة كاملة على جميع مستويات المجتمع. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من دون مشاركتهم. وتتعهد دولتنا، بوصفها مرشحة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من 2025 إلى 2026، بأن

من خلال حوار تشاركي وشامل للجميع من أجل تعطيل نماذج وأنماط الكراهية والإقصاء والموت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة كيفالا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أشارك في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تعزيز منع نشوب النزاعات وتمكين جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب. ولذلك أود أن أشكر بجرارة الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على تنظيم هذا الحدث، وأن أشكر المتكلمين على إحاطاتهم الشاملة.

وبينما أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي سيؤدي به الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن تحقيق سلام مستدام وطويل الأمد لا يتعلق بإنهاء النزاع فحسب. إنه يستتبع، أولاً وقبل كل شيء، مفهوماً إيجابياً وشاملاً للسلام، والذي يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالعدالة الاجتماعية، ويكون قادراً على تقديم آثاره المفيدة لكل شخص دون تمييز على أي أساس، وحتى لا يتخلف أحد عن الركب. وذلك النهج الشامل لمنع نشوب النزاعات يهدف إلى تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ولذلك فإنه يدعو إلى المشاركة الكاملة والهادفة في مجال المساواة بين الجنسين، كمعيار شامل متكامل في جميع الإجراءات، من آليات الإنذار المبكر إلى الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتمكين جميع أفراد المجتمع، ولا سيما الأكثر ضعفاً.

ومن هذا المنطلق، لا يسعني إلا أن أتفق تماماً مع توصية الأمين العام للدول الأعضاء فيما يتعلق بالحاجة إلى وضع استراتيجيات وطنية للمنع. إن منع نشوب النزاعات، كجزء لا يتجزأ من خطة عمل وطنية قوية لتنفيذ الخطتين المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن، يعطي صوتاً للنساء والشباب، بكل تنوعهم، مما يجعل العملية برمتها أكثر شمولاً وديمقراطية. ولذلك فإنه يضمن الملكية الوطنية لجهود بناء السلام.

وبالمثل، فإن التطوير التشاركي لخطة العمل الوطنية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قد أتاح لنا إثبات حقيقة أن دمج الشبكات والحركات والمنظمات النسائية والنسوية وتزويدها بمساحات تجعل أعمالها مرئية على الصعيدين المحلي والإقليمي يساعدان الجهات الفاعلة على تولي زمام المبادرات والمساهمة في إقامة "سلام كامل" يكون بالفعل مستداماً ودائماً.

ونحن نعلم الآن أننا إذا كنا نطمح إلى منع وقوع أعمال عنف جديدة فيجب أن نتصرف بشكل حاسم لتيسير إعادة الإدماج المستدام للمقاتلين السابقين وأسرههم وبيئاتهم. ويجب أن نتظر أي استراتيجية لإعادة الإدماج بصورة شاملة في الأدوار المتباينة التي اضطلعت بها النساء والشباب في النزاعات المسلحة، وأن توفر فرصاً حقيقية لإعادة الإدماج في الحياة المدنية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفقاً لتفضيلاتهم وخطط حياتهم.

إن تجربتنا في السعي إلى السلام والواقع المستمر للنزاعات المسلحة في بقية العالم يثبتان مراراً وتكراراً أن الشباب والنساء كانوا أطرافاً فاعلة رئيسية في الحرب، سواء كانوا ضحايا للحرب أو لأنهم أصبحوا متورطين نتيجة لسباقاتهم الاجتماعية وقراراتهم. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضاً اعتبارهم أطرافاً فاعلة رئيسية في بناء السلام.

وتعطي كولومبيا الأولوية للتحدي المتمثل في ترجمة تلك الإجراءات إلى استراتيجيات ملموسة تأخذ في الحسبان خصوصيات كل إقليم وتعالجها، وذلك بغية إحداث تأثير حقيقي على حياة جميع الناس.

ونحن على يقين من أن النساء، بكل تنوعهن، والشباب هم جزء لا يتجزأ من منع نشوب النزاعات. فمن خلال قوتهم وأصواتهم سنتمكن من بناء سلام راسخ اجتماعياً وتجنب دوامات العنف التي أضفنا عليها الطابع المؤسسي والتي تعرض للخطر أساليب الحياة والكرامة.

لقد أظهرت لنا سبعة عقود من النزاع أن المجتمع هو أكبر وأثمن مستودع للممارسات والمعرفة لبناء السلام وتوطيده. ومن هنا تأتي الحاجة إلى آليات منتظمة وفعالة للتشاور مع تلك الجهات الفاعلة. ولن يتسنى تحديد الأسباب الجذرية للعنف وتحويلها بشكل إيجابي إلا

وعلى الصعيد الوطني، تضطلع حكومة جورجيا بعدة أنشطة لتعزيز المشاركة المجدية للنساء والشباب، مثل الحوار المنتظم مع النساء والشباب المتأثرين بالنزاع ومع ممثلي المجتمع المدني العاملين في مجال حقوق المرأة. ونحن نبذل كل جهد ممكن لضمان إدماج احتياجات وأولويات المشردات داخليا والنساء المتأثرات بالنزاع في التخطيط لعملية السلام وإثارها في صيغ المفاوضات، ولا سيما في مناقشات جنيف الدولية وآلية منع الحوادث ومواجهتها. ونواصل أيضا بذل الجهود للنهوض بدور الشباب في جميع مجالات الحياة العامة والعمليات الديمقراطية. وهذا الهدف متوخى في مفهوم السياسة الوطنية الجورجية للشباب للفترة من عام 2020 إلى عام 2030.

وعلى الرغم من هذه المساعي، فإن الاحتلال الروسي المستمر والسيطرة الفعلية على منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا، والذين شهد عليهما قانوناً الحكم التاريخي الصادر في عام 2020 عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يعيقان عملية السلام ويمنعاننا من مشاركة إطار حماية حقوق الإنسان مع النساء والشباب الذين لا يزالون على الجانب الآخر من خط الاحتلال. ويتعين على الناس الذين يعيشون في تلك المناطق أن يتحملوا انتهاكات صارخة لحقوقهم بشكل يومي. وتشمل هذه الانتهاكات، على سبيل المثال لا الحصر، التمييز على أسس عرقية؛ وانتهاك الحق في الحياة والصحة والملكية؛ والحرمان من الحرية؛ والاعتقالات التعسفية وعمليات الاختطاف؛ والقيود على حرية التنقل؛ وحظر التعليم باللغة الأم.

والاتجاه الخطير الأخير المتمثل في الاستهداف المتعمد للمواطنات الجورجيات ينطوي على بعد جنساني قوي. والهدف منه هو الضغط والتخويف والإذلال لأضعف عنصر من عناصر السكان الجورجيين في المناطق المحتلة، وهي مجموعة أصبحت بالفعل هدفا للتمييز المستمر. ونظرا لخطورة الحالة على أرض الواقع، من الأهمية بمكان السماح للأليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان بالدخول إلى تلك المناطق. نحث روسيا مرة أخرى على الوفاء بالتزاماتها الدولية، والامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار لعام 2008 الذي أُنذ به الاتحاد الأوروبي، وسحب قواتها العسكرية من كامل أراضي جورجيا.

وتلتزم اليونان بالمساهمة في عالم أكثر مرونة ومساواة بين الجنسين وشمولا للجنسين من خلال تركيز الجهود على المنع الشامل لنشوب النزاعات من أجل التوصل إلى سلام مستدام للجميع. وتشكل خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إنجازا قويا من جانب الحكومة اليونانية تحقيقا لتلك الغاية. علاوة على ذلك، تعطي اليونان الأولوية لدور بارز للنساء والشباب كعوامل للتغيير في جهود السلام، وذلك في إطار ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من عام 2025 إلى عام 2026. ولذلك، إذا انتخب بلدي، فإنه سيهدف إلى تعميم خطتي مجلس الأمن المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن في جميع أعمال مجلس الأمن، مما يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق سلام وأمن وتنمية مستدامة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

السيدة توتلادزي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب

عن امتناننا لرئاسة اليابان على عقد مناقشة اليوم الهامة.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي،

وأود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي أن أشدد على الدور الحيوي لمجلس الأمن في دعم

السلام والأمن الدوليين، وهو دور يعهد به ميثاق الأمم المتحدة. تشكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أدوات هامة للنهوض بالمساواة بين الجنسين والخطط المتعلقة بالشباب في حالات النزاع وما بعد النزاع.

نحن نؤمن بقيمة تنفيذ الخطتين المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن من خلال زيادة المشاركة المتساوية والهادفة للنساء والشباب في جميع مراحل عمليات السلام. مع ذلك، وللأسف، لا تزال فرص النساء والشباب للمشاركة في مفاوضات السلام والتأثير فيها محدودة. إننا نتشاطر القلق المعرب عنه في أحدث تقرير للأمم العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725) بشأن تقلص الحيز السياسي لمشاركة المرأة في صنع القرار المتعلق بالسلام والأمن في عدد من البلدان.

كبيرة أخرى - الأمن البيئي وأمن الموارد، والأمن السيبراني، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والأمن البشري، بما في ذلك العنف الجنساني.

وعلى الرغم من أن منطقة المحيط الهادئ سلمية إلى حد كبير، إلا أنها تشعر أيضا بآثار النزاعات. وخلال أوقات النزاع هذه، تتكاتف دول جزر المحيط الهادئ لتساند بعضها بعضا. وقد فعلنا ذلك في جزر سليمان من عام 2003 إلى عام 2017، من خلال بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان؛ وفي ناورو من عام 2004 إلى عام 2009، من خلال المساعدة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ إلى ناورو؛ ومؤخرا، خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من خلال إنشاء مسار العمل الإنساني لمنطقة المحيط الهادئ بشأن جائحة كوفيد-19.

وأنشأ أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ هذه الاستجابات الإقليمية بموجب إعلان بيكيتاوا - وهو إطار إقليمي وأداة تعاونية مهمة لصون السلم والأمن الإقليميين. ويعزز إعلان بيكيتاوا الحوكمة الرشيدة، والعمليات والمؤسسات الديمقراطية، واحترام حقوق الشعوب الأصلية وقيمها الثقافية، وأهمية تجنب أسباب النزاع والحد من جميع النزاعات واحتوائها وحلها بالوسائل السلمية، بما في ذلك الممارسات العرفية.

وإننا نرحب بالدعم المقدم من الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن وصندوق بناء السلام، الذي يعزز تلك القيم المهمة ويساعدنا على تحسين الفهم لأكبر التحديات الأمنية والتخفيف من حدتها، على النحو الذي حددته بلدان جزر المحيط الهادئ نفسها.

وكان الدعم الذي قدمه صندوق بناء السلام مؤخرا لوضع دليل تقييم الأمن المناخي لمنطقة المحيط الهادئ موضع ترحيب كبير، ونشجع مجلس الأمن وصندوق بناء السلام على مواصلة نهج منفتح ومرن لدعم نهج بناء السلام المحلية في منطقة المحيط الهادئ.

ويُسلّم منتدى جزر المحيط الهادئ أيضا بأن بناء السلام وصونه ومنع نشوب النزاعات يتطلب المشاركة المستمرة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الدينية، والمشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للنساء والفتيات والمعوقين والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن جورجيا لا تزال ملتزمة بتعزيز الخطتين المتعلقةتين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد ناداكويتافوكي (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أهنئ اليابان على رئاستها لهذا الشهر وعلى عقد هذه الجلسة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لشارون باغوان رولز لوجودها هنا وتمثيلها منظمة من منظمات المجتمع المدني.

ويشرفني أن أدلى بهذا البيان باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ التي لها حضور في الأمم المتحدة: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا وبلدي فيجي. ونعرب عن تقديرنا للتوجيه والدعم الذي تقدمه جزر كوك بوصفها رئيسة منتدى جزر المحيط الهادئ.

لقارة المحيط الهادئ الأزرق تاريخ مشرف في دعم السلام والأمن لجميع شعوب المحيط الهادئ. ومن خلال استراتيجية عام 2050 لقارة المحيط الهادئ الأزرق، أكد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ رؤيتهم لمنطقة قادرة على الصمود يعمها السلام والوثام والأمن والاندماج الاجتماعي والازدهار.

ولتحقيق رؤيتهم للمستقبل، حدّد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ السلام والأمن بوصفهما أولوية مسترشدين بإعلان بو بشأن الأمن الإقليمي، إلى جانب إعلان بيكيتاوا وخطط عملهما، التي تُحدّد بوضوح وتُبين أكثر الشواغل الأمنية إلحاحا لقارتنا في المحيط الهادئ الأزرق.

ومن بين كل تلك الشواغل، أوضح قادة منطقة المحيط الهادئ أن تغير المناخ، بما في ذلك الآثار السلبية لارتفاع مستوى سطح البحر، هو أكبر تهديد منفرد لسبل عيش جميع شعوب المحيط الهادئ وأمنها ورفاهها.

وبالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار السلبية الأخرى لتغير المناخ، تواجه منطقة المحيط الهادئ تحديات أمنية

ونود أن نرى المجلس وصندوق بناء السلام يواصلان إعطاء الأولوية للحوار الشامل للجميع بوصفه جزءاً أساسياً من جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ونحن نركز على مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تظل الخطة المتعلقة بالمناخ والسلام والأمن ذات أهمية لمنطقتنا. يريد قادتنا أن يروا منطقة المحيط الهادئ كمنطقة يعمها السلام. وفي الختام، فإننا ندعو إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00
عُلِّقَت الجلسة الساعة 13/05.

وفي عام 2023، أعاد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ تنشيط إعلان المساواة بين الجنسين لعام 2012، الذي يتضمن إعادة التأكيد على التزامهم بتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والمجدية للنساء والفتيات بكل تنوعهن في كل مرحلة من مراحل عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وحل النزاعات وبناء السلام من أجل تحقيق السلام والأمن.

إننا نعلم من خبرتنا الدور المهم الذي تواصل النساء والفتيات تأديته في صون السلم والأمن في قارة المحيط الهادئ الأزرق. ومنتدى جزر المحيط الهادئ ملتزم باستيعاب الجميع والإنصاف، ويدرك أن الحوار الشامل للجميع أمر حاسم الأهمية لمنع نشوب النزاعات على نحو مستدام وبناء وصون السلام والأمن الإقليميين والعالميين.